



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

عنوان المذكرة:

أداء المناطق الصناعية في الجزائر وآفاقها
المستقبلية

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر تخصص اقتصاد دولي

تحت إشراف:

د. سلامة وفاء

من إعداد الطالب:

قيزات كمال

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة	الجامعة
د. يونس بوعصيدة رضا	أستاذ محاضر قسم أ	رئيسا	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
د. سلامة وفاء	أستاذ محاضر قسم أ	مشرفا	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
د. خنطيط خديجة	أستاذ محاضر قسم أ	مناقشا	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

السنة الدراسية 2020-2021

دعاء

اللهم ارزقنا حسن التوكل عليك ودوام السعي الى رضاك وساوس

الشیطان وقنا شر الإنسان والجان وهب لنا الإيمان وأرزقنا الخير

والحلال اللهم إني أسألك علما نافعا ورزقا واسعا وقلبا خاشعا ونورا

ساطعا وذرية صالحة وشفاء من كل داء، اللهم زدنا حبا إليك وإلى

نبيك محمد صلى الله عليه وسلم.

اهداء

الحمد لله الذي وفقني وتوج مجهوداتي بهذا العمل المتواضع الذي أهديه الى:

من غمرتني بالحنان ووفرت لي الأمان وسقنتني بالعلم و الادب الى من فرحت لفرحتي وتألمت لألمي وسهرت لراحتي ويهون عليها كل شيء في سبيلي ، الى أمي الغالية، الى من فاق حنانه غزارة الأمطار وتحدى صبره مرار الأقدار، الى من تتبع خطوتي رغم مشاغل الزمان وسهر على تربيته إليك يا أبي الحبيب، الى كل من تقاسمت معهم دفتئ العائلة وعشت معهم برآءة طفولتي وتربيته وكبرت بينهم، إخوتي وأخواتي "رابح، نصر الدين، وليد، مروان ونجاة، صبرينة وخولة" الى أبناء أختي "صيد سراج الدين وأخته ملاك".

الى من ساعدنا والدي ووالدتي على تربيته واللذان لن أنساهم، جدي وجدتي.

الى جميع رفقاء دربي الى جميع الذين أحبهم فأحبوني الى كل اصدقائي وصديقاتي: "أنور أمير، موسى، أحمد، خولة، فطيمة...."

الى صديقي الغالي الذي كان معلم لي في مجالات الحياة الى من فارقتي برغبة الله الى أثر لم يفارق قلبي ولا أحلامي ، صديقي أخي ومعلمي "قطوش حسين رحمة الله عليه".


الى كافة طلبة قسم "ماستر 2 اقتصاد دولي" الى كل من أحبهم قلبي ونسيهم قلبي، الى كل من سيفتح مذكرتي من بعدي الى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي



شكر وتقدير

(قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَاداً لِكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ
أَنْ تَفِدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا)

أقدم بالشكر والعرفان الى الأستاذ المؤطرة "سلامة
وفاء" التي لم تبخل بنصائحها القيمة واسهاماتها المفيدة و
إلى كل من دعمني وساعدني وحفزني في حياتي
وإنجاز مذكرتي سواء من قريب أو من بعيد أتقدم لهم
بالشكر الجزيل لإخراج هذا العمل المتواضع الى النور.



المُلخَص

ملخص

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى إبراز أهمية المناطق الصناعية في الجزائر في تحسين الأداء الإقتصادي للقطاع الصناعي وتحقيق التنمية الإقتصادية من خلال التطرق إلى الإطار النظري للمناطق الصناعية عموماً، وإبراز أهميتها الاقتصادية وتأثيرها على فاعلية القطاع الصناعي وماهيتها في الإنتاج الداخلي الخام.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، أهمها إمكانية المناطق الصناعية على تجهيز الأداء الإقتصادي للقطاع الصناعي وتحقيق التنمية الإقتصادية

Résumé:

Cette étude vise à mettre en évidence l'importance des zones industrielles en Algérie dans l'amélioration des performances économiques du secteur industriel et la réalisation du développement économique en abordant le cadre théorique des zones industrielles en général, et en mettant en évidence leur importance économique et leur impact sur l'efficacité de la secteur industriel et son importance dans la production interne de matières premières.

L'étude a atteint plusieurs résultats, dont le plus important est la possibilité de zones industrielles pour préparer la performance économique du secteur industriel et réaliser le développement économique

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

الصفحة	العنوان
	الدعاء
	الاهداء
	الشكر
	ملخص الدراسة
	فهرس المحتويات
	مقدمة عامة
أ	المقدمة
	الفصل الأول: المناطق الصناعية
1	تمهيد
2	المبحث الأول: ماهية المناطق الصناعية
2	المطلب الأول: مفهوم ومقومات المناطق الصناعية
3	مقومات المناطق الصناعية
7	المطلب الثاني: مراحل انشاء المناطق الصناعية
8	المبحث الثاني: أهمية المناطق الصناعية والنظرة الاقتصادية لها.
8	المطلب الأول أهداف وأهمية المناطق الصناعية
8	أولاً: أهداف المناطق الصناعية
10	ثانياً: أهمية المناطق الصناعية
12	المطلب الثاني: النظرية الكلاسيكية والحديثة للمناطق الصناعية
12	النظرة التقليدية للمناطق الصناعية
13	الاتجاهات الحديثة للمناطق الصناعية
16	المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة
16	المطلب الأول: الدراسات السابقة
17	المطلب الثاني: القيمة المضافة
18	خلاصة الفصل

فهرس المحتويات

الفصل الثاني: أداء المناطق الصناعية في الجزائر	
19	تمهيد
20	المبحث الأول: دوافع انشاء المناطق الصناعية في الجزائر وأهميتها
20	المطلب الأول: دوافع انشاء المناطق الصناعية في الجزائر
21	المطلب الثاني: أهمية إنشاء المناطق الصناعية في الجزائر
24	المبحث الثاني: واقع القطاع الصناعي في الجزائر
24	المطلب الأول: المناطق الصناعية في الجزائر
34	المطلب الثاني: الصعوبات التي تعترض القطاع الصناعي في الجزائر
34	المبحث الثالث: أثر وأهمية المناطق الصناعية وتقييمها لتحقيق التنمية الإقتصادية
35	المطلب الأول : أهمية المناطق الصناعية في الجزائر
38	المطلب الثاني: أثر المناطق الصناعية على التنمية المستدامة في الجزائر:
40	المطلب الثالث: تقييم الاستراتيجية الجزائرية في مجال المناطق الصناعية
43	خلاصة الفصل
44	خاتمة
46	قائمة المراجع

مقدمة

مقدمة عامة:

تمثل الصناعة فرعا هاما من فروع الاقتصاد، وتشمل كل المؤسسات الصناعية التي تميزت بأهمية بالغة من قبل الدول وخاصة في السنوات الأخيرة، فقد زاد الوعي بدور المناطق الصناعية في مجال تطور وتنمية المؤسسات، مما دفع بهذه الدول الى دعم وإنشاء وتحديث المناطق الصناعية لأهميتها البالغة في التنمية الصناعية.

فالمناطق الصناعية تعتبر بما تخدم من خدمات كتوفير قطعة الأرض وحتى المباني والمرافق في بعض الأحيان ذلك الحيز الجغرافي الذي يضم وحدات صناعية قائمة على أساس الترابط الانتاجي فيما بينها وبالتالي فهي أداء لا غنى عنها لتشجيع وترقية للاستثمار، وتلبية حاجات الاقتصاد الوطني، وتحقيق الأهداف التنموية والوطنية. لذلك فهي تحظى باهتمام كبير من قبل الدول والحكومات نظرا لأهميتها في عملية التنمية الصناعية ودورها في تحقيق تنمية مستقرة ومتوازنة عبر كل المناطق.

وعلى غرار ذلك نجد أن الدولة الجزائرية قامت بتبني سياسة المناطق الصناعية والعمل على تطور المناطق الصناعية، باعتبارها ذات أهمية كبيرة ولفهم هذا التطور الحاصل في المجال الصناعي، حيث يرجع ذلك الى وضع خطط تنموية للنهوض بالقطاع الصناعي، بدأ بتبني سياسة المناطق الصناعية وإشراك القطاع الخاص في هذا القطاع، رغم ما يعترضه من الصعوبات والمعوقات لذلك، وقع اختبارنا على هذا الموضوع كونه حساسا وذو أهمية بالغة وله أثر مباشر على الاقتصاد.

إشكالية البحث:

نظرا للدور الكبير الذي تلعبه المناطق الصناعية فقد حظي الموضوع باهتمام كبير من خلال محاولة انعاشه وتطوره باستمرار و في هذا الصدد أقيمت العديد من المناطق الصناعية عبر التراب الوطني ومن هذا يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة المناطق الصناعية في الجزائر في تحسن أداء القطاع الصناعي؟

ومحاولة منا للإلمام بجوانب الدراسة نجزي هذه الإشكالية الى التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي طبيعة المناطق الصناعية؟
- ما مدى فعالية وأدوات وآليات المناطق الصناعية في الجزائر؟
- هل سير النشاط الاقتصادي للمناطق الصناعية يتماشى مع مبادئ وأهداف التنمية؟

فرضيات البحث:

بناء على طبيعة موضوع البحث وإشكاليته وتساؤلاته يمكن وضع الفرضية التالية:

- المناطق الصناعية تساهم بشكل رئيسي في تحسين التنمية الاقتصادية بما يكفل تحقيق أداء القطاع الصناعي في الجزائر

و بناء على الفرضية الرئيسية يمكن طرح مجموعة من الفرضيات الجزئية:

- المناطق الصناعية هي مناطق صناعية تقنية.
- المناطق الصناعية تستعمل جميع الآليات الفعالة من أجل تحقيق التنمية والنهوض بالإقتصاد.
- النشاط الاقتصادي للمناطق الصناعية يتماشى مع مبادئ التنمية.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث الى تسليط الضوء على موضوع هام يتعلق بالمناطق الصناعية ودورها في تحسين الأداء الإقتصادي للقطاع الصناعي بغرض تحقيق التنمية وهو من المواضيع الحديثة التي لم يتم التطرق إليها بشكل كبير من قبل رغم المكانة التي يحتلها.

- هذه الدراسة تساعد على معرفة كيفية استخدام الموارد بشكل عقلاني وذلك من أجل

إنشاء المناطق الصناعية

- إبراز أهم المكاسب الإقتصادية للمناطق الصناعية

- تحسين المناطق الصناعية بضرورة اتباع طرق التسيير الحديث والاهتمام بالجوانب

البيئية

- التعرف على أهم المناطق الصناعية في الجزائر محاولة تسليط الضوء على طبيعة هذه

الأخيرة ومساهمتها في تحسين الأداء الإقتصادي عموما والصناعي بشكل خاص

أهمية البحث:

جاء هذا البحث لكشف العلاقة بين المناطق الصناعية والتنمية الإقتصادية ويمكننا اعتبار هذا

البحث محاولة بيان للدور الفعال في تحقيق دورها التنموي.

منهج البحث:

بالنظر الى طبيعة الموضوع والأهداف المرجوة منه وكون هذه الدراسة حديثة تم اختيار المنهج

الوصفي و التحليلي والذي يمكن من الإلمام بكل المفاهيم النظرية للمناطق الصناعية و تحليل

مدى مساهمة هذه المناطق في تحسين الأداء الإقتصادي وتحقيق التنمية:

أسباب اختيار الموضوع:

- الأهمية الكبيرة لهذا الموضوع ونقص الدراسات التي تناولته.
- حاجة ومتطلبات المناطق الصناعية لمثل هذه الدراسات.
- الانتشار الواسع للمناطق الصناعية في الجزائر.
- حالة الموضوع في الجزائر.
- محاولة تصحيح النظرة الموجودة لدى المسيرين في المؤسسات .
- الرغبة في معرفة كيفية تحقيق المناطق الصناعية للتنمية.

صعوبات البحث:

خلال اعدادي لهذه الدراسة اعترضتني بعض الصعوبات أهمها نقص المراجع المتخصصة التي تعالج المناطق الصناعية حيث كانت المعلومات المتعلقة بموضوعي موزعة على عدة جهات ورغم ذلك فقد حاولت ما أمكن التكيف مع الوضع واستطعت الحصول على ما تيسر من المعطيات

هيكل البحث :

للإلمام بجوانب موضوعنا قسمنا بحثنا إلى فصلين :

- خصص الفصل الاول للإطار النظري للمناطق الصناعية وقسم إلى ثلاث مباحث ، تناولنا في المبحث الأول ماهية المناطق الصناعية والمبحث الثاني أهمية المناطق الصناعية والنظرة الإقتصادية لها أما المبحث الثالث فقد تناولنا الدراسات السابقة والقيمة المضافة.

مقدمة

– أما الفصل الثاني فقد تم فيه التركيز على أداء المناطق الصناعية في الجزائر وذلك في ثلاث مباحث المبحث الأول درسنا فيه دوافع إنشاء المناطق الصناعية في الجزائر والمبحث الثاني واقع القطاع الصناعي في الجزائر أما المبحث الثالث تناول أثر وأهمية المناطق الصناعية في الجزائر وتقييمها لتحقيق التنمية الاقتصادية.

الفصل الأول: المناطق

الصناعية

تمهيد:

تعتبر المناطق الصناعية عن المساحة الكبيرة نسبيا المجهزة والصالحة لإنشاء و تأسيس نشاطات وأنشطة اقتصادية لتشكيل بذلك أداة فعالة لا غنى عنها وتوسيع المناطق تقوم على عدة مقومات تكون موضوعة بصيغة صحيحة ومدروسة جيدا للقيام بإنشاء هذه المناطق الصناعية والمرور بمراحلها الأساسية من أجل تحقيق الأهداف التي تسعى إليها وخاصة تطوير وتنمية قطاع الصناعة وتنمية المناطق المحيطة بها لدفع عجلة التنمية الإقتصادية بصفة عامة وجذب الإستثمار وغيرها من الأهداف التي تسعى إليها منذ نشأتها سواء قديما أو حديثا.

وعليه في هذا الفصل سنتطرق الى التعرف على المناطق الصناعية ومقوماتها وأهمية إنشاءها والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها والنظرة الإقتصادية لها قديما وحديثا.

المبحث الأول: ماهية المناطق الصناعية

تعتبر المناطق الصناعية عن المناطق المخصصة و المخطط لها بغرض التنمية الاقتصادية و ذلك من خلال مقوماتها الأساسية التي تساعد على البناء الفعال لها مروراً بعدة مراحل مهمة من أجل تحقيق أهدافها

المطلب الأول: مفهوم ومقومات المناطق الصناعية

كان وجود المناطق الصناعية الإطار الأول لمحاولة تنظيم وتوفير أراضي لصالح المستثمرين، ثم ظهر نوع آخر من هذه المواقع العقارية الذي يقارب المناطق الصناعية إلا أنه يختلف عنه وهي ما يعرف بمناطق النشاط.

وتعرف المناطق الصناعية بأنها: هي فضاءات ذات مساحة كبيرة نسبية مجهزة وصالحة، موجهة إلى إنشاء وتأسيس نشاطات وأنشطة اقتصادية. وهناك تعاريف متعددة للمنطقة الصناعية منها هي أنها: "عبارة عن مساحة معينة من الأرض تقع ضمن النسيج الحضري للمدن وتخصص للصناعات المختلفة، أي أنها عبارة عن تجمع صناعي غير منظم"¹

كما يعرف Bale المنطقة الصناعية بأنها مواقع أدخلت عليها التحسينات لتشكل عاملاً محفزاً لإنشاء الصناعات بكل أنواعها وأحجامها، وأن الخدمات المقدمة في المنطقة الصناعية تقتصر على تحديد الأراضي المخصصة للمشاريع الصناعية بتخصيص مساحة معينة لكل مشروع حسب حاجته، وحسب تقدير الجهات ذات العلاقة لهذا الحاجة، فضلاً عن مد الطرق دون تقديم أي خدمات أو توجيهات، ويصبح كل مشروع مسؤول عن إدارة مشروعه لعدم وجود إدارة موحدة، وتضم المنطقة الصناعية صناعات من الأنواع والأحجام كافة، ويرى الباحث انه يمكن

¹ الأمم المتحدة، دليل تأسيس المناطق الصناعية في الدول النامية، نيويورك، 1997، ص6.

وصف المنطقة الصناعية بمساحة من الأرض غير منظمة، وأنها تنشأ ضمن النسيج الحضري دون الريفي وإن الخدمات المقدمة تقتصر على تحديد الأراضي بدون تقديم الخدمات أو التوجيهات.¹

كما تعرف المناطق الصناعية على أنها تلك الفضاءات العقارية الاقتصادية المنشئة والمحددة النطاق من قبل الدولة لاحتواء مشاريع استثمارية والتي ينبغي إنشاؤها خارج المحيط العمراني وهذا تقاديا للمخاطر التي يمكن أن تتجم عن الاستغلال الصناعية وتعرف أيضا بأنها أجزاء من استعمالات الأرض في مركز حضري أو مركز ضاحية مقيدة ومصممة للاستخدام الصناعي بشكل إداري أو رسمي على وفق ضوابط محددة، تشمل نوع الصناعة وكثافتها والمتطلبات الأخرى، ولا توجد وظيفة تنمية مقدمة في منطقة الصناعة، وإنما فقط تحديد تنظيمي بتخصيص الأرض للنشاط الصناعي²

مقومات المناطق الصناعية:

قد يؤدي الاختيار غير المناسب لموقع المنطقة الصناعية إلى فقدان خصوصيات معينة أو تغيير في النظام الايكولوجي الطبيعي. فعلى سبيل المثال، قد يؤدي استصلاح الأراضي في المناطق القيمة بيئيا كالأراضي - الرطبة بهدف إنشاء مناطق صناعية - إلى تدمير الموائل الطبيعية لأنواع كثيرة من النبات والحيوان . ويستلزم اختيار الموقع الأمثل عملية تخطيط شامل، يتم خلالها دراسة المتغيرات وتحديد المواقع المتوافقة مع المحددات الحاكمة والأخذ في الاعتبار

¹ J.R.Bale, " Toward a definition of Industries in India – Policies program and rogress",u.k 1989, p.p.31 –33.

² سميرة كاظم، الشماع، تحليلات الموقع الصناعي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، العراق، 2002، ص 37

التأثيرات البيئية والاجتماعية وأخيرا تقوم الإدارة بتعيين الموقع ويتطلب اتخاذ القرار¹ لاختيار الموقع ما يلي :

- البعد عن المناطق البيئية الحساسة كالأراضي الرطبة والغابات وغيره
- تحديد المناطق التي يمكن تخفيف التأثيرات البيئية عليها، من خلال التخطيط والإدارة السليمة
- اختيار الأراضي قليلة الانحدار، ذات التربة الفقيرة والمنخفضة الخصوبة
- تجنب المناطق المعرضة للسيول أو ذات التربة الطينية أو المعرضة للزلازل فهي غير اقتصادية وغير مناسبة بيئيا.
- إعادة استخدام مناطق جرى تطويرها سابقا لاحتواء الزحف العمراني ولتجنب التعدي على الأراضي لزراعية
- والرطبة والغابات والموارد الطبيعية ذات القيمة
- فحص الأراضي السابق استخدامها، للتأكد من خلوها من المخلفات السامة والخزانات الأرضية والملوثات
- المختلفة للهواء والتربة والمياه

¹ فيليب جيغو، وآخرون، الدليل الإرشادي لإدارة البيئة للمناطق الصناعية، برنامج سيم وإدارة التنمية الدولية البريطانية، 2005، ص 28.

2- الأيدي العاملة:

تعتبر الأيدي العاملة من المقومات الأساسية لإنشاء المناطق الصناعية وفي العادة فإن الإنتاج يتأثر كثيرا بهذا العنصر سواء من حيث الكم أو الكفاءات المتنوعة، لذلك يعتمد الموقع على الكثافة السكانية مما يزيد من عدد الطبقة العاملة، أما الكفاءة فإنها تحتاج إلى عمال فنيين ذوي خبرة ومهارة وقد يكونوا من أصحاب المؤهلات العلمية والفنية. من هنا نلاحظ أهمية وجود مراكز التأهيل والتدريب في تأهيل وتدريب تلك العناصر العاملة وتطويرها حسب احتياجات الصناعة ومتطلباتها لذلك فإن وجود مراكز التدريب والمدارس والمعاهد الصناعية تساهم في إمداد احتياجات تلك المناطق من تلك الفئة العاملة والتي تمتاز بالخبرة والكفاءة.¹

3- المواد الخام:

إن المناطق الصناعية وبشكل عام تقوم على المؤسسات الصناعية التي بداخلها، وإن هذه المؤسسات تقوم على أساس الصناعات التحويلية بهدف تكوين وصناعة مادة جديدة لخدمة منفعة البشر وإشباع رغباتهم وتحقيق احتياجاتهم. من هنا نلاحظ أهمية توفر المواد الخام، ومن أجل تحقيق تلك الغاية وبأقل التكاليف حيث يعتبر عنصر المادة الخام من أعلى النفقات عادة في الصناعة لذلك نرى بان واقع الصناعة يبرز أهمية كبيرة للمواد الخام وطرق الحصول عليها²

4- رأس المال:

إن قيام أي نشاط اقتصادي يحتاج إلى رأس المال سواء لشراء المواد الأولية التي يعتمد عليها في العملية الإنتاجية أو

¹ محمد أزهر سعيد السماك، اقتصاديات المواقع الصناعية و تقييم المشروعات ودراسة الجدوى، عمان، دار زهران، 1998، ص 90.

² وائل - وجيه رضا البظ، محددات إنشاء المدن والمناطق الصناعية في محافظة نابلس وانعكاساتها على البيئة والمجتمع والتعليم الصناعي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2004، ص 21.

للحصول على المكائن والمعدات والآلات اللازمة لانجاز العملية الإنتاجية الصناعية وبذلك يكون رأس المال إحدى أهم مستويات الصناعة الحديثة.

إن أهمية رأس المال باعتباره إحدى مقومات الصناعة لا يرجع إلى أهمية النقود التي ينبغي توفرها لإجراء العملية فقط، بل ترجع بالدرجة الأساس إلى ضرورة توفير احتياجات الصناعة من الآلات والمعدات ووسائل النقل والمواد الخام والنصف مصنعة... الخ. فالصناعة بحاجة إلى رأس مال متغير لتأمين احتياجاتها من المواد الخام و دفع الأجور، وهي بحاجة كذلك إلى رأس مال ثابت لتأمين احتياجاتها من الآلات والمكائن وإقامة الإنشاءات والمباني، وكلما كبر حجم المشروع كلما ازدادت الحاجة إلى رأس المال، فالاحتياجات من رأس المال اللازمة لتنفيذ المشروع الصناعي تتوقف بالدرجة الأساس على طبيعة الصناعة ومدى تطور الأسلوب التقني فيها¹

5- الطاقة:

تعتبر الطاقة من العوامل المهمة في إنشاء المناطق الصناعية لأنها العصب المحرك للعملية الإنتاجية داخل المؤسسات، ولقد كان لتوافر الطاقة وبكميات اقتصادية كبيرة الدور المهم في انتشار دائرة التصنيع وتقدمها في بدا الأمر. ولكن مع التقدم التكنولوجي الذي ساهم بشكل كبير في تقليل من الأهمية النسبية للطاقة بوصفها عاملاً محدوداً في عملية تحديد موقع المنطقة الصناعية إلى حد بعيد. وذلك من خلال إمكانية إحلال بين مصادر الطاقة المختلفة و بالتالي انخفاض الأهمية النسبية لكل مصدر على حدا

¹ محمد أزهري سعيد السماك، اقتصاديات المواقع الصناعية و تقييم المشروعات ودراسة الجدوى، عمان، دار زهران، 1998، ص 90

6- النقل:

يعتبر عامل النقل و المواصلات من العوامل المهمة بالنسبة لإنشاء المناطق الصناعية، وإن قيام وتطور الصناعة لا يستلزم نقل المواد الخام أو الطاقة فقط أو توفير خدمة النقل الجيدة، بل نقل القوى العاملة من مواقع سكنها إلى المناطق الصناعية وبالعكس. كل ذلك يجعل من خدمة النقل الجيدة والرخيصة نسبيا أهم مقومات الصناعة الحديثة واختيار مواقع المناطق الصناعية.

المطلب الثاني: مراحل انشاء المناطق الصناعية

تساهم المناطق الصناعية في إحداث تغيرات في البيئة الطبيعية والاجتماعية من أجل النهوض بالمقاييس اللازمة للمعيشة والاقتصاد، وإنشاء منطقة صناعية ذات اشتراطات بيئية جيدة، يتطلب التخطيط والتشغيل المستدام الذي يأخذ في الاعتبار الجوانب البيئية والاجتماعية المختلفة المتعلقة بالتنمية المقترحة ولا بد من التعامل مع القضايا البيئية الرئيسية المرتبطة بإنشاء المنطقة الصناعية في مرحلة التخطيط والتعرف عليها خلال مرحلة تقييم الأثر البيئي، وهي بالتفصيل كما يلي:¹

- **مرحلة التخطيط :** تشمل اختيار الموقع الأمثل، تحديد الصناعات الممكنة إقامتها والتأثيرات البيئية والاجتماعية والاقتصادية المتوقعة وتحضير الدراسة الاستراتيجية لتقييم الأثر البيئي.
- **مرحلة التصميم :** وفيها يتم الأخذ بالاعتبار تصميم المخطط الداخلي وتقسيم المناطق بطريقة فعالة والتخطيط للبنية التحتية المركزية وتقييم التأثيرات التراكمية المتوقعة.
- **مرحلة التشغيل :** تتضمن إعداد دراسات لتقييم الأثر البيئي للمنشآت وتحديد وتحديث المعلومات عن نوعية البيئة للمنطقة وتقييم المنشآت للوصول إلى الالتزام البيئي

¹ محمد أزهر سعيد السماك، مرجع سابق، ص 85.

المبحث الثاني: أهمية المناطق الصناعية والنظرة الاقتصادية لها.

تسعى المناطق الصناعية من خلال القيام بمختلف انشطتها الى تحقيق العديد من الأهداف و ذلك لتلبية مختلف حاجاتها و تهيئة المناخ المناسب لها مما يعود ذلك بأهمية بالغة عليها و على الاقتصاد الوطني و هذا منذ ظهور هذه المناطق سواء كان ذلك قديما أو حديثا

المطلب الأول: أهداف وأهمية المناطق الصناعية

أولاً: أهداف المناطق الصناعية:

إن الأهداف الأساسية من إقامة المناطق الصناعية بشكل عام يمكن اختصارها فيما يلي:¹

- تطوير وتنمية قطاع الصناعة من خلال تشجيع إقامة الصناعات ذات الأحجام المختلفة والاستفادة من مزايا تسهيلات الإنتاج والخدمات العامة المتوفرة فيها
- تطوير وتنمية المناطق المحيطة بها حيث تستفيد هذه المناطق من تطوير البنى التحتية ومن تركيز الاستثمارات المالية التي تنتج عنها زيادة النشاط الاقتصادي
- توفر إقامة المناطق الصناعية من خلال قطع الأرض المناسبة للاستعمال الصناعي أو الأبنية أو الوحدات الصناعية الجاهزة الكثير من الجهد والمال على أصحاب الصناعة في البحث على أنسب المواقع الصناعية مشروعاتهم
- رفع مستوى الاقتصاد المحلي من خلال استقطاب المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال و جذب الخبرات العلمية والفنية

¹ يوسف محمد ياسر يوسف الساعد، دور المناطق الصناعية في حل مشكلات القطاع الصناعي حالة دراسية حول صناعة الحجر في محافظة جنين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2004، ص 21.

- الوصول بمستوى الإنتاج كما ونوعا إلى المستويات الملائمة لطلب الأسواق المحلية والخارجية¹
- تبادل المستلزمات الإنتاجية بما يحقق الاكتفاء الذاتي
- جذب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو المناطق الصناعية ومساعدتها على التطور
- توفير المواقع الصناعية وتوسيع القاعدة الإنتاجية
- تجميع المشروعات مخلق التكامل بين المصانع والمشروعات الإنتاجية
- تطبيق المواصفات و المعايير الدولية المتعلقة بالبيئة

تحقيق الوفورات الخارجية للمصانع التي تنشأ فيها، وإذا كانت المصانع تتفاوت من حيث مقدار الوفورات الخارجية والداخلية التي تحققها خارج المنطقة الصناعية منفردة فإنه من الطبيعي أنها تتشابه من حيث مقدار الوفورات (الخارجية والداخلية) التي تحققها بفعل وجودها داخل منطقة صناعية واحدة ومن الطبيعي أن يرافق تركز الصناعات في مكان ما تدعيم لهذه المؤسسات الصناعية وتحقيق لمكاسب جماعية ما كان لها أن تتحقق وهي منفردة في مواقعها خارج المنطقة الصناعية. ومن هذه الوفورات التي تحققها المصانع داخل المناطق الصناعية وفورات النقل الناجمة عن الوفورات في تكاليف النقل لتجميع المؤسسات الصناعية في موقع واحد و الوفورات الداخلية الكبيرة الناجمة عن تح ول هذه الصناعات إلى مدينة صناعية والوفورات الخارجية الثابتة الناجمة عن إمكانية توسع المصنع وتطويره داخل المنطقة، وكذلك الوفورات الخارجية الناجمة عن تخفيض تكاليف الإنتاج الصناعي بفعل نمو صناعات متنوعة في مكان واحد هو المنطقة الصناعية²

إن الأهداف السابقة الذكر لا تنفي وجود أهداف خاصة لإقامة المناطق الصناعية حسب كل دولة.

¹ هويشار معروف، تحليل الإقتصاد الإقليمي و الحضري، الطبعة الأولى، عمان، دار صفاء للنشر و التوزيع، ص 22

² صالح حسن، مدخل إلى جغرافية الصناعة، الطبعة الأولى، عمان، دار الشروق للنشر و التوزيع، 1985، ص21

ثانيا: أهمية المناطق الصناعية:

إن الهدف الأساسي من انشاء المناطق الصناعية بشكل عام هو تطوير وتنمية قطاع الصناعة من خلال تشجيع إقامة صناعات ذات أحجام مختلفة والاستفادة من مزايا تسهيلات الانتاج والخدمات العامة المتوفرة فيها، هذا فضلا عن تطوير وتنمية المناطق المحيطة بها حيث تستفيد هذه المناطق من تطوير البنية التحتية ومن تركز الاستثمارات المالية التي ينتج عنها زيادة النشاط الاقتصادي وازدهار عمراني، كما توفر إقامة المناطق الصناعية من خلال قطع الأرض المناسبة للاستعمال الصناعي أو الأبنية أو الوحدات الصناعية الجاهزة الكثير من الجهد والمال على أصحاب الصناعة في البحث عن أنسب المواقع الصناعية لمشروعاتهم، وذلك لأن المطور أو المؤسسة المشرفة على المنطقة الصناعية قد فعلت ذلك سلفا.

إن الأهداف السالفة الذكر من شأنها أن تضع هدفا مهما آخر من أهداف المناطق الصناعية وهو تحقيق الوفورات الخارجية للمصانع التي تنشأ فيها، وإذا كانت المصانع تتفاوت من حيث مقدار الوفورات الخارجية والداخلية التي تحققها خارج المنطقة الصناعية منفردة فإنه من الطبيعي أنها تتشابه من حيث مقدار الوفورات (الخارجية والداخلية) التي تتحقق بفعل وجودها من منطقة صناعية واحدة ومن الطبيعي أن يرافق تركز الصناعات في مكان ما تدعيم لهذه المؤسسات الصناعية وتحقيق لمكاسب جماعية ما كان لها أن تتحقق وهي منفردة في مواقعها خارج المنطقة الصناعية إن إقامة المناطق الصناعية يساهم في دعم العملية التنموية بصفة عامة وتنمية القطاع الصناعي بصفة

خاصة، ويمكن أن نجيز أهميتها فيما يلي :

- الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية بصفة عامة والتنمية الصناعية بصفة خاصة
- توفير فرص العمل والاستخدام في المناطق الريفية بجذب الصناعة إليها
- تحقيق توزيع متوازن لكل من العمالة والإنتاج ما ينتج عنه من تنمية إقليمية متوازنة.
- استيعاب الفائض من العمالة في القطاع الزراعي وتنويع مصادر الدخل
- تهيئة الفرصة أمام أصحاب المؤسسات للحصول على العقار الصناعي بأسعار مغرية وبدن تأخير
- إجراء تغييرات جذرية في هيكل الإنتاج والعمالة والعمل على تنوعهما
- جذب الاستثمار الخاص للمساهمة في تنمية القطاع الصناعي
- جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وغير مباشر بتوفير بعض الامتيازات الخاصة بهذه المناطق
- تحقيق اللامركزية الصناعية والحد من تركز الصناعات في بعض المناطق وخاصة حول العاصمة
- تقديم الخدمات والمنافع للمشروعات الصناعية بحيث تقل تكاليفها وتزداد أرباحها
- تخصيص الأراضي المناسبة للاستعمال الصناعي مما يساعد على التهيئة العمرانية الجيدة¹
- تنظيم التوسع الصناعي وترشيد اختيار مواقع المشروعات الصناعية داخل أقاليم المدن الكبيرة²
- توفير مواقع جديدة للصناعات المضطرة لنقل مواقعها بسبب المشروعات الكبرى لتطوير المدن

¹ صبحي فارس الهيتي، التخطيط الحضري، عمان، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، الأردن، 2008، ص 198.

² صبحي فارس الهيتي، المرجع نفسه، ص 199.

المطلب الثاني: النظرية الكلاسيكية والحديثة للمناطق الصناعية:

أ) النظرة التقليدية للمناطق الصناعية:

1) العقد الصناعية المتكاملة (العناقد الصناعية)

هي تجمعات (جغرافية محلية إقليمية أو عالمية) لعدد من المؤسسات المتقاربة جغرافيا ومؤسساتها التابعة والمنتمية لمجال عمل معين وتربطها علاقات تكاملية ومصالح مشتركة والمؤسسات المرتبطة والمتصلة ببعضها البعض في مجال معين بما يمثل منظومة من الأنشطة اللازمة لتشجيع ودعم التنافسية¹.

2) التكتل الصناعي الحضري.

وهو عبارة عن تشكيلات صناعية تجمع عددا من المنشآت المختلفة تقع في منطقة حضرية واحدة، ولا يشترط تجانسها في الإنتاج أو تربطها بمدخلات أو مخرجات تكنولوجية.

3) مجمعات الاستقطاب الصناعية.

هي تشكيلات صناعية تضم عددا من المصانع الكبيرة ذات القدرة القيادية المتميزة في الابتكار والاندفاع، وهي تعمل في بيئة حضرية متقدمة يمكن لها أن تصبح مركزا لجذب العمل ورؤوس الأموال والمصانع والأسواق بفعل قوى الجذب المركزية، فيتحول بذلك المجمع إلى قطب يتوسع مع توجهات الأسواق الديناميكية واستطلاعات التكنولوجيا الحديثة

4) المجمعات التعاونية (المدارة ذاتيا) للصناعات الصغيرة.

هي تنظيمات صناعية صغيرة أو متوسطة الحجم توجه لمنتجات متجانسة أو متكاملة أو تستخدم نفس الموارد أو السلع شبه المصنعة، أو تخدم عقدة صناعية أو مجمعا لمنشآت كبيرة على أن تضم المجمعات مختبرات ومراكز ومكتبات ومتاحف، تخدم البحث والتدريب والاختبار والتحليل والتقييس والتطوير، وأن تتسق بعض مهامها التسويقية والمالية مكاتب مركزية، إضافة إلى وحدات سكنية ودوائر خدماتية وطاقة ومياه ونقل ومواصلات وخرن... وغيرها من العوامل

¹ صبحي فارس الهيتي، التخطيط الحضري، المرجع نفسه، ص 200.

التي تساعد على تحقيق وفرة السعة الكبيرة للصناعات الصغيرة من جهة، والمحافظة على الإدارة الذاتية المستقلة لكل وحدة من الصناعات المعنية من جهة أخرى.

5) المجمعات الصناعية الريفية.

وهي تتكون من تنظيمات إنتاجية وتسويقية متكاملة تؤسسها عادة التعاونيات الريفية المتخصصة (أو المتنوعة) ، وهي تتبنى السعات الكبيرة للإنتاج، وتتخذ هذه المجمعات أشكالاً عديدة لتكويناتها النشاطية والتنظيمية منها :

- صناعة كبيرة متخصصة تقوم بجميع مراحل الإنتاج والتسويق، والتي تبدأ بإعداد وتجميع وتصنيف المواد الخام، وتنتهي بتطوير المنافذ المحلية والخارجية للمنتجات النهائية مثل صناعة الألبان اللحوم والأعلاف.
- صناعة كبيرة متنوعة الأهداف تشكل مجمعات صناعية، وتتوطن في مواقع متلاصقة أو متقاربة، وهي ترتبط عادة بإدارة واحدة ويمتلك أسهمها أعضاء التعاونيات من سكان المنطقة الريفية.
- صناعات كبيرة ترتبط بها منشآت صغيرة، تعمل وفق أسس التعاقد الثانوي، وتكون هذه الصناعات متخصصة ومجال تخصصها أوسع من الصناعات في النوع الأول.
- مجموعة المنشآت الصغيرة متنوعة الأهداف، وتعمل في اختصاصات محددة.

ب) الاتجاهات الحديثة للمناطق الصناعية.

1) المناطق الصناعية التقنية:

لقد عرّفت الرابطة العالمية لمجمعات العلوم International Association of Science
Parks منطقة التقنية

والعلوم بمنظومة يديرها متخصصون أكفاء غايتهم الرئيسة هي زيادة ثروة المجتمع من خلال تعزيز ثقافة الابتكار والتنافسية لمنشآت الأعمال المبنية على المعرفة والتقنية. ومن أجل تحقيق الغايات المنشودة تعمل المنطقة (المجمع)

على :

- تحفيز وإدارة تدفق المعرفة والتقنية بين الجامعات ومعاهد البحوث والشركات والأسواق
- تيسير تكوين ونمو المنشآت الاقتصادية المبنية على الابتكار من خلال آليات التحضين والانبثاق من الشركة الأم
- توفير مساحات وتجهيزات عالية الجودة بالإضافة إلى خدمات ذات قيمة مضافة.

ويوجد حول العالم أنماط ومسميات مختلفة لمناطق ومجمعات التقنية والعلوم ومنها: حدائق التقنية، مجمعات العلوم، مجمعات الأبحاث، مراكز الابتكار، واحات المعرفة، التكتلات التقنية، وقرى المعرفة وتوجد في جميع مناطق التقنية مراكز أبحاث ومعامل ومنشآت تعليمية وخدمات مركزية وحاضنات الأعمال والعديد من الحوافز الاقتصادية والتسهيلات وقنوات الدعم. ولهذا الغرض فإن "مناطق الصناعات التقنية" ينطبق بالتحديد على المناطق التقنية التي تكون مهياً لاستقطاب الصناعات التقنية. وعادة ما تحفز مناطق الصناعات التقنية تكثف صناعات وأنشطة تقنية تكون مربوطة ضمن سلسلة إمدادات عالمية للمنتجات التقنية، ويتمثل الاختلاف الجوهرى بين مناطق الصناعات التقنية والأنماط المختلفة من مناطق (مجمعات) التقنية (والعلوم) في تركيزها على الإنتاج والصناعة وليس فقط على البحث والتطوير والأعمال والتعليم. بمعنى آخر تعتبر مناطق الصناعات التقنية مناطق مخصصة للمنشآت التي تنتج منتجات (متوسطة أو عالية) التقنية أو تقدم خدمات مبتكرة، ويمكن القول بصفة عامة أن مناطق الصناعات التقنية هي تلك التي تمتلك المقومات التالية¹

- مهياً لاستقطاب المصانع (المتوسطة أو العالية) التقنية واجتذاب الاستثمارات المحلية والأجنبية المرتبطة بها
- معدة لتشجيع إنشاء وتنمية صناعات وتقديم خدمات مبنية على المعرفة والتقنية (بدلاً من الاعتماد شبه الكلي على الموارد الطبيعية)

¹ بوزيان راضية، دور المناطق الصناعية التقنية في التنمية الاقتصادية المستدامة مقارنة سوسيو اقتصادية على ضوء التجارب العالمية، اليوم الدراسي حول: التحليل الموقعي للمناطق الصناعية بالجزائر دراسة حالة المناطق الصناعية لولاية برج بوعرييج 12 افريل 2010، معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير المركز الجامعي برج بوعرييج.

- تنتج منتجات وتقدم خدمات ذات قيمة مضافة عالية (مقارنة بالصناعات التقليدية المعتمدة على الموارد الطبيعية بصفة أساسية)
- تحفز التواصل العلمي مع الجامعات و مراكز البحث و المعاهد التعليمية العالية الأخرى
- مدارة بفريق إداري متمكن يشارك بفاعلية في نقل التقنية ومهارات العمل إلى المؤسسات المقيمة في المنطقة.

(2) المناطق الصناعية المؤهلة.

ظهرت المناطق الصناعية المؤهلة في اتفاقية خاصة بها من قبل مجلس النواب الأمريكي وبموجبها يسمح للمنتجات الصادرة من المناطق الصناعية المؤهلة بدخول السوق الأمريكي دون أي رسوم جمركية، وفي البداية كانت هذه المناطق في كل من إسرائيل و مصر و الأردن و مناطق الحكم الذاتي في فلسطين¹ وبعد ذلك تم توسيع تلك المناطق، حيث لم تعد محصورة بإسرائيل وجيرانها، بل بات من الممكن إنشاء مناطق الكويز في أي منطقة، شريطة أن يتم ذلك باتفاق إسرائيلي أردني، وبإشراف مستشاريه التجارة الأمريكية، على أن يتم الإعلان عنها في الجريدة الرسمية الفدرالية الأمريكية.

تعمل هذه المناطق على تحقيق الأهداف التالية:

- المساعدة في دعم و تشجيع عملية السلام الشرق أوسطية
- تحقيق مكاسب اقتصادية ملموسة للدول المشاركة
- تعمل على جلب التكنولوجيا المتطورة إلى المنطقة، وتوفرا حضا وافرا للمنافسة في الأسواق العالمية

¹ زوبنة بال، المناطق الحرة و التنمية حالة المناطق الحرة الصناعية للتصدير مع دراسة تجريري تونس وجزر موريس وأفاق إنشائها في- الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1997، ص2

3) المناطق الصناعية الحرة للتصدير.

إن ظهور المناطق الحرة الصناعية للتصدير كان نتيجة لعدة استراتيجيات متبعة من طرف البلدان المستقبلية، وتعرف حسب منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية " المنطقة الحرة الصناعية للتصدير هي مجال محدد إدارياً و أحياناً جغرافياً . يخضع إلى نظام جمركي يسمح بحرية استيراد التجهيزات والمنتجات الأخرى بغرض إنتاج سلع موجهة للتصدير . هذا النظام يرافقه عادة إطار تشريعي تفضيلي خاصة في الميدان الجبائي الذي يهدف إلى جلب المستثمرين الأجانب.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة

المطلب الأول: الدراسات السابقة:

استعنا في بحثنا هذا على نتائج بعض الدراسات السابقة والتي اخترنا منها مايلي:

- 1) دراسة د. عبدالخالق عبدالله، بعنوان: التنمية المستدامة العلاقة بين البيئة والتنمية " في (مجلة المستقبل العربي)، عدد 13 ، 1998.

في هذه الدراسة توصل الباحث إلى نتيجة تفيد بأن المآزق التنموي العميق هو من صنع النظام الرأسمالي العالمي، وأن جزءاً مهماً من التدهور البيئي مرتبط ارتباطاً عضوياً ببروز الحضارة الصناعية والتقنية الحديثة. ويرى الباحث أن التنمية المستدامة مهمة في سياق الارتقاء بالوعي البيئي في التفكير التنموي، وأن الارتقاء بالوعي البيئي هو أهم إضافة تقدمها التنمية المستدامة، التي يتطلب تحقيقها إرادة سياسية جماعية، تبدو غائبة، ولم تتبلور، كما كان متوقفاً من خلال مؤتمرات دولية، ذات علاقة بمقتضيات التنمية المستدامة.

- 2) خبابة صيب، دور المناطق الصناعية في تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة الأورومغاربية دراسة مقارنة بين فرنسا و الجزائر ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف 2011-2012.

و قد قسمت الدراسة إلى ثلاثة فصول، تحدث الفصل الأول عن الإطار النظري لمناطق الصناعية أما الفصل الثاني تحدث عن دور المناطق الصناعية في تحقيق التنمية

المستدامة، في حين أن الفصل الثالث تحدث عن المناطق الصناعية في المنطقة الأورومغاربية، حالة الحج - زئر - فرنسا، ومن أم النتائج التي تم التوصل إليها أن المنطقة الأورومغاربية بعيدة كل البعد عن مبادئ التنمية المستدامة.

(3) يوسف محمد ياسر، يوسف الساعد، دور المناطق الصناعية في حل مشكلات القطاع الصناعي حالة دراسية حول صناعة الحجر في محافظة جنين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية غزة، فمستين، 2003 م،

تضمنت سبعة فصول، حيث يتناول الفصل الأول المقدمة، والفصل الثاني المناطق الصناعية مفهومها ودورها في التنمية، والفصل الثالث برنامج المنطقة الصناعية وعوامل النجاح والفشل والفصل الرابع واقع وأداء صناعة الحجر، أما الفصل الخامس فيتمثل في آراء أصحاب المناشير حول المناطق الصناعية للمسح الميداني، الفصل السادس عرض نتائج المسح الميداني مناقشتها في حين تم في الفصل السابع تقديم النتائج والتوصيات، ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها أن المناطق الصناعية وسيمة قادرة على تحقيق مجموعة كبيرة من الأهداف الاقتصادية، وأن قطاع صناعة مناشير الحجر مازال يعاني من الأضرار التي تلحق به جراء السياسات القمعية للاحتلال الاسرائيلي الهادفة إلى القضاء على انتفاضة الأقصى حيث انعكس ذلك سلبا على إنتاجية وربحية هذه الصناعة الحيوية.

المطلب الثاني: القيمة المضافة

نقدر ان بحثنا سيقدم نظرة جديدة للواقع الصناعي في الجزائر و يمنح تصورا للمشاكل التي لايزال يعاني منها القطاع، وايضا تقديم بعض الحلول الممكنة للنهوض بالاقتصاد من زاوية المناطق الصناعية فقد اصبحت ذات أهمية كبرى لبناء اقتصاد الدول، وهو السبب الذي يدفعنا الى تقديم هذا البحث لكوننا متأخرين من حيث هذا المجال.

خلاصة الفصل:

إن إقامة المناطق الصناعية يستوجب أساسا اختيار الموقع المناسب والأمثل لها والبعد عن المناطق البيئية والمجمعات السكانية وذلك لتحقيق التأثيرات السلبية كما يتوجب توفير اليد العاملة والمواد الخام وغيرها من المقومات، فإنشاء المناطق الصناعية تتطلب أيضا القيام بعدة مراحل صحيحة من أجل رفع الكفاءة الصناعية وتطوير وتنمية قطاعها ورفع مستوى الإقتصاد المحلي وتحقيق مستوى عالي من الإنتاج من حيث الكمية والنوعية لذلك حظي موضوع المناطق الصناعية بإهتمام كبير من طرف المختصين وغايتهم من وراء ذلك زيادة الثروة وتحفيز ادارة المعرفة والتفاعل بين المناطق الصناعية فيما بينهما وكذلك بينها وبين الجامعات والمعاهد للبرقي بها وازدهارها.

تسعى الدولة الجزائرية الى تبني سياسة المناطق الصناعية وذلك لما لها من أهمية بالغة وأثر فعال على الإقتصاد والاستفادة من الدور الذي تلعبه في تحقيق التنمية.

الفصل الثاني: أداء المناطق

الصناعية

تمهيد:

تعتبر المناطق الصناعية من أهم المشاريع الإقتصادية لتطور القطاع الصناعي بشكل خاص و معالجة المشاكل الإجماعية و الإقتصادية بشكل عام، إذ يعتبر القطاع الصناعي من أكثر القطاعات الإقتصادية إستيعابا للأيدي العاملة في مختلف مستوياتها الفنية والعلمية.

إن إقامة المناطق الصناعية تساعد على إقامة المصانع وجلب الإستثمارات في البلد لكونها توفر للمستثمر المناخ الإقتصادي الملائم لإقامة مشروعه مما يؤدي ذلك إلى تشجيعه وكذلك يؤدي بالحكومة الجزائرية إلى تشجيع القطاع الصناعي مما يحقق زيادة في نسبة الصادرات نحو الدول الأجنبية وذلك يشجع ويحفز الصناعات المحلية وخلق جو المنافسة على المستوى الوطني والدولي وتحقيق تنمية مستقرة ومتوازنة لهذه المناطق.

المبحث الأول: دوافع انشاء المناطق الصناعية في الجزائر وأهميتها

تسعى الجزائر الى انشاء مناطق صناعية من خلال العديد من الدوافع التي تتخذها لإنشاء هذه المناطق وذلك لما لها من أهمية في تحقيق العديد من الأهداف التي تسعى إليها

المطلب الأول: دوافع انشاء المناطق الصناعية في الجزائر

باعتبارها أهم مقومات الاقتصادات الوطنية والعالمية فما دفع الدولة الجزائرية الى تبني بناء هذه المناطق مايلي:

1. وفرة الثروات الباطنية الخام و المواد الأولية وخاصة في المنطقة الجنوبية من الجزائر: تمتلك الجزائر ثروات باطنية ومواد أولية مختلفة ومتنوعة بوفرة في مختلف ربوع الوطن وخاصة في الجنوب كالذهب و البترول والغاز الطبيعي.....
2. سهولة التضاريس لتوصيل المواد والمنتجات: وذلك من خلال طبيعة التضاريس الطبيعية وسهولة شق الطرقات والمسالك المتنوعة مما يسهل عملية النقل للمواد الأولية و المواد المصنعة بين مختلف المناطق الصناعية
3. ضرورة النهوض بالإقتصاد : حيث يلعب الإقتصاد الركيزة الأساسية للبلاد تسعى الجزائر إلى تحسين وضعيتها الإقتصادية
4. وفرة البترول والغاز وسهولة توصيلها بين المناطق الصناعية في الشمال ومصادر الإستخراج من الجنوب : وذلك من خلال سهولة توصيل البترول والغاز من الجنوب نحو الشمال بواسطة الأنابيب حيث توفر هذه العملية تكلفة النقل وتمتاز بسرعة التوصيل
5. البطالة المتزايدة في الجزائر : تعاني الجزائر من مشكلة البطالة لذلك تسعى من أجل إقامة مناطق صناعية للتخفيف والتقليل من نسبة هذه الظاهرة وتوفير فرص العمل وزيادة تشغيل اليد العاملة من أجل الحد من تفاقم البطالة

6. السعي لتطوير القطاع الصناعي : تسعى الجزائر لتطوير القطاع الصناعي وذلك لما يلعبه من دور هام في تحقيق الرفاهية الإجتماعية والتطور الإقتصادي وكذلك مساهمته في تحقيق التنمية

المطلب الثاني: أهمية إنشاء المناطق الصناعية في الجزائر

إنشاء هذه المناطق يسهم كثيرا في:

- تطوير الصناعة المحلية وتلبية حاجات السوق من مختلف البضائع والسلع والمنتجات ويقلل استيرادها
- توفيرها لموارد مالية كبيرة لموازنة الدولة
- فضلا عن ان انشاء هذه المشاريع يسهم في تقليل البطالة في الجزائر .
- ان التوسع في الصناعات بمختلف أنواعها وتطويرها مستقبلاً وزيادة انتاجيتها يمكن ان يصل الى تصدير الفائض منها الى الأسواق الخارجية، ما يؤدي الى تعزيز الموارد المالية للدولة.
- انشاء المناطق الصناعية في الجزائر يعد من المرتكزات الأساسية لتطوير الصناعة الوطنية.
- التقليل من نسبة الواردات ورفع الصادرات.

(2) تثمين وتأهيل الموارد الطبيعية والبشرية

يعرف المورد الاقتصادي على انه رصيد ذو قيمة اقتصادية يترتب على استغلاله تيار من المنافع أو الإشباع، قد يكون طبيعياً أو غير طبيعي، و قد يكون ملموساً أو غير ملموس، كما يكون مادياً أو بشرياً، كذلك قد يكون المورد متجدداً أو غير متجدد كما أن الموارد تختلف في درجة توافرها في الأماكن المختلفة، فقد يكون المورد متوافر في كل مكان أو يكون مركزاً في مكان واحد، وعليه يمكن تمييز من كل هذه الموارد مدى أهمية كل من:

(أ) **تثمين الموارد الطبيعية:** وهي تلك الموارد التي وهبها الله للإنسان ومنها ما هو متجدد كالشمس، الرياح، الأمطار، وغير متجدد كالوقود الأحفوري مثلاً والذي يعتبر أساس الطاقة المحركة لكل الصناعات. وتتلخص أهمية عقلنة استهلاك هذه الموارد والحفاظ عليها في كونها المحرك الأساسي للعملية الإنتاجية فالاستهلاك

غير المسؤول لها يترتب عنه بالضرورة تناقص في الإمكانيات الإنتاجية والصناعية وبالتالي إضعاف التنمية الاقتصادية، فلا يمكن أن تقوم التنمية على قاعدة من الموارد الطبيعية المتداعية.¹

(ب) **تأهيل الموارد البشرية:** يعتبر العنصر البشري أكثر عناصر الإنتاج أهمية على الإطلاق فهو المستخدم للموارد وهو المنتج للسلع والخدمات و المنافع و هو مستهلكها أيضا، و بالتالي فان كفاءة أداء الوظائف الاقتصادية من إنتاج، تبادل واستهلاك وما يرتبط من وظائف أخرى من ادخار واستثمارها بهدف الوصول إلى معدلات نمو مرغوبة، إنما يتوقف في النهاية على حجم ونوع السكان، وفي هذا الصدد يجدر التنبيه إلى أننا عندما نتكلم عن الجوانب الاقتصادية للموارد البشرية فانه لا يجب الاقتصار على الجانب الكلي لها، وإنما يشتمل على القدرات التنظيمية وما يتمتع به العدد الكلي للسكان من عناصر مؤهلة أي مدعمة بالمعرفة والخبرة والإرادة والتصميم على تحقيق التطور والتغلب على المشاكل المختلفة، ويتم التدخل في هذا امجال في كل ما يتعلق بتكليف الموظفين مع الهياكل ومستواهم الشخصي والفكري والمهني من أجل فعالية أكثر.²

(3) الإستراتيجية الصناعية والتنمية الاقتصادية:

بعدة عدة سنوات من ركود القطاع الصناعي نتيجة فشل إستراتيجية الصناعات التصنيعية التي تبنتها الجزائر بعد الاستقلال، وعدم قدرتها على تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية المنشودة، تعي الجزائر بضرورة وضع وتطبيق إستراتيجية جديدة لإنعاش الصناعة الوطنية تختلف في أهدافها و مضمونها عن نموذج دوبرنيس . ويعود هذا الاختلاف إلى الظروف الاقتصادية الجديدة والمتميزة بتحديات هامة كالعولمة التي أبرزت من جديد البحث في إستراتيجية التصنيع بهدف استمرار النمو و مشاريع البناء الاقتصادي في مواجهة المنافسة الحادة التي تواجه الاقتصاد الوطني . فإستراتيجية الصناعات التصنيعية التي طبقت بهدف إخراج الاقتصاد الوطني من تخلفه و تحقيق الاستقلال الاقتصادي لم تستطع في الواقع كسر الوضع أو التقليل منه،

¹ السبتي وسيلة ، تمويل التنمية المحلية في إطار صندوق الجنوب (دراسة واقع المشاريع التنموية في ولاية بسكرة)، مذكرة ماجستير في الاقتصاد تخصص نقود وتمويل ، غير منشورة ، جامعة بسكرة ، 2002، ص 89.

² موازي بلال ، الاستثمار والتنمية الاقتصادية - تجربة الجزائر - مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر، 2000، 136-137.

بل بالعكس أدت إلى تفاقمه وزيادته. حيث لم تحقق الاستقلال الاقتصادي المنشود . بل عملت على تكريس التبعية نحو الخارج. و بالتالي توليد صناعة قاصرة عن قيادة الحركة التنموية. فتشخيص الصناعة الوطنية اليوم يبرز على أنها أصبحت سلسلة من عمليات التركيب و التجميع و التعليب دون الخوض في غمار عملية الإنتاج الحقيقي. كما أنها غير قادرة على استجلاب و استيعاب و تطوير التقانة الحديثة و الاستفادة منها الاستفادة الايجابية. فهذه الإستراتيجية الجديدة يكمن في تنمية صناعة وطنية قادرة بالدرجة الأولى على تنويع هيكل صادراتنا ليتخلص الاقتصاد الوطني من تبعيته للمحروقات. لأن تصدير المحروقات أو الموارد الطبيعية لم تعد تشكل عاملا حاسما في كسب القدرة التنافسية على الصعيد الدولي، بل برزت بشكل متزايد عناصر أخرى ترتبط بالقدرة التكنولوجية و تجديدها و الاستعداد للتكيف مع التكنولوجيات الجديدة في عمليات الإنتاج. وكذلك مستوى المهارات الفنية و تطور الموارد البشرية. ومن هذا المنظور الجديد تم التفكير في صياغة الإستراتيجية الجديدة لانتعاش الصناعة الوطنية والتي تتمثل في المناطق الصناعية كأساس لبداية هذه العملية الطويلة الأمد.

4) أهمية الموارد الطبيعية والبشرية في تفعيل الإستراتيجية الصناعية وتحقيق التنمية الاقتصادية:

اقتصاديات الموارد الطبيعية هي مجال متعدد التخصصات للأبحاث الأكاديمية في مجال الاقتصاد يهدف إلى معالجة الروابط والترابط بين الاقتصادات البشرية والنظم الإيكولوجية الطبيعية. ينصب تركيزها على كيفية إدارة الاقتصاد ضمن القيود البيئية للموارد الطبيعية للأرض. تجمع اقتصاديات الموارد وترتبط مختلف التخصصات في العلوم الطبيعية والاجتماعية المرتبطة بمناطق واسعة من علوم الأرض والاقتصاد البشري والنظم الإيكولوجية الطبيعية. يجب تكييف النماذج الاقتصادية لاستيعاب السمات الخاصة لمدخلات الموارد الطبيعية. شدد المنهج التقليدي لاقتصاديات الموارد الطبيعية على نماذج مصائد الأسماك ونماذج الغابات ونماذج استخراج المعادن (مثل الأسماك والأشجار وخام المعادن). في السنوات الأخيرة، أصبحت الموارد الأخرى، ولا سيما الهواء والماء والمناخ العالمي و "الموارد البيئية" بشكل عام، مهمة بشكل متزايد لعملية صنع السياسات.

لقد تجاوز الاهتمام الأكاديمي والسياسي الآن مجرد الاستغلال التجاري الأمثل للثلاثية القياسية من الموارد ليشمل الإدارة لتحقيق أهداف أخرى. على سبيل المثال، الموارد الطبيعية المحددة على نطاق أوسع لها قيم ترفيهية، وكذلك تجارية. قد يساهمون أيضاً في مستويات الرفاه الاجتماعي الشاملة، بمجرد وجودهم¹.

يركز مجال الاقتصاد والسياسة على الجوانب الإنسانية للمشاكل البيئية. تشمل المجالات التقليدية لاقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئية نظرية الرفاهية، واستخدام الأراضي / الموقع، ومكافحة التلوث، واستخراج الموارد، والتقييمات غير السوقية، وكذلك استفاد الموارد، الاستدامة والإدارة البيئية والسياسة البيئية . يمكن أن تشمل موضوعات البحث الآثار البيئية للزراعة والنقل والتحضر، واستخدام الأراضي في البلدان الفقيرة والصناعية، والتجارة الدولية والبيئة، وتغير المناخ، والتقدم المنهجي في التقييم غير السوقية، على سبيل المثال لا الحصر.

المبحث الثاني: واقع القطاع الصناعي في الجزائر

تعتبر المناطق الصناعية المحرك الأساسي للصناعة في الجزائر ولها دور كبير في البلد من خلال تحسين مستويات القطاع الصناعي الذي يؤثر مباشرة في الاقتصاد المحلي

1) المطلب الأول: المناطق الصناعية في الجزائر

في عام 1973 ظهرت ما تسمى بالمناطق الصناعية، وذلك بصدور القانون رقم 73/45 المؤرخ في 1973/02/28 المتعلق بإنشاء لجنة استشارية لتهيئة المناطق الصناعية، حيث حدد شروط إيجاد منطقة صناعية على مستوى إقليم الولايات والبلديات، وعبر كامل التراب الوطني، وتم تحديد شروط إدارتها عن طريق المرسوم رقم 84/55 المؤرخ في 1984/03/03.²

¹ صبحي فارس الهيتي، التخطيط الحضري، مرجع سابق، ص 68.

² مخلوف بوجردة، العقار الصناعي، دار هومة، ط2، الجزائر، 2006، ص، ص، 12، 18.

(1) إدارة المناطق الصناعية:

يقصد بها حسب المرسوم 84/55 تهيئتها كمرحلة أولى، ثم القيام بإدارتها كمرحلة ثانية، وقانونيا فإن إدارتها تعني تهيئتها وتسييرها معا.

(2) تهيئة المناطق الصناعية:

تتم تهيئة المناطق الصناعية عن طريق هيئات ومؤسسات مختلفة نذكرها حسب الترتيب التالي:

- هيئات عمومية اقتصادية منشأة بموجب المرسوم رقم 82/02 المؤرخ في 1983/03/09، وهذا عندما تكون المنطقة الصناعية تحتوي على نشاطات ذات منفعة محلية، أو نشاطات ذات منفعة وطنية ومنتوعة تابعة لوزارات مختلفة.
 - مؤسسات اقتصادية حسب الكيفيات التي ستحدد بمرسوم عندما تكون المنطقة الصناعية تحتوي على نشاطات ذات منفعة وطنية خاصة وتابعة لسلطة رئاسة واحدة.
 - عن طريق وحدة متخصصة تنشأ بموجب القانون وفي التنظيمات المعمول بها، عندما تكون المنطق الصناعية تحتوي على نشاطات ذات منفعة وطنية تابعة لمؤسسة واحدة.
- وتجدر الإشارة هنا أنه تقع على عاتق الأجهزة المهيأة لإدارة المناطق الصناعية ضرورة المحافظة على مبدئين أساسيين هما: الحصول على العقارات والتنازل عليها إذا كان ذلك ضروريا لإنجاز مشاريع داخل المنطقة الصناعية من جهة، والتعديل في حالة حدوث إشكالات في برنامج المنطقة بما يتناسب مع حجم الصناعة المقامة في المنطقة، وهذا في إطار تهيئات إضافية، كما يقع على عاتقها تهيئة شبكات المنشآت القاعدية داخل المنطقة وضمان الاستغلال الحسن للعقار.

(3) حسب المرسوم رقم 56/84 فقد أسندت مهمة تسيير المناطق الصناعية إلى مؤسسات اقتصادية، تنشأ وفق كيفيات محددة بمرسوم، وفي هذا الإطار ظهرت مؤسسات التسيير بصفة مؤقتة إلى حين تحديد المعيار

القانوني المطبق لتحديد هذه المؤسسات، وقد عهدت مهمة تسييرها إلى العديد من الأجهزة المتخصصة نذكر منها¹:

- المركز الوطني للدراسات والأبحاث العمرانية C.N.E.R.U
- مؤسسة تسيير المناطق الصناعية E.G.Z.I
- مؤسسة التسيير العقاري SGI

تتمثل المهمة الأساسية لهذه الأجهزة والمؤسسات في تلقي العقارات واكتساب الملكية بصفة قانونية للأراضي المكونة للمناطق الصناعية، والتي قد تكون ضمن أملاك الدولة أو تابعة للخواص، حيث تقوم هذه الأجهزة بإعادة التنازل على هذه الأراضي بواسطة عقود توثيقية ومشهرة لصالح المستثمرين في إطار المعاملات التجارية المحضة، أو في إطار التجهيزات الاستثمارية بعد أن تقوم الأجهزة المهيئة بأعمال التجزئة للعقارات والتهيئات، كما تقوم المؤسسات المسيرة بأعمال الترميم للهياكل الخارجية وشبكات الربط المنشآت الملحقة بها عندما تكون المنطقة بحاجة إلى ذلك، أما الأعمال التي تجعل المنطقة الصناعية كعقار مخدوم كالارتفاقات الإدارية (تمرير السكك الحديدية مثلا) فيقع على عاتق المؤسسة المرتفقة للقيام بهذه الأشغال، وبالنسبة لأشغال التموين والكهرباء والغاز فإنه يقع على عاتق المؤسسة المتخصصة والمعنية بالتنسيق مع المؤسسة المسيرة للمنطقة الصناعية يتميز القطاع الصناعي الجزائري بالتنوع الذي مرده تنوع ووفرة الخيرات الطبيعية التي تزخر بها البلاد، من صناعات غذائية كيميائية، معدنية وأخرى. تقدر قيمة الإنتاج الصناعي المباع من هذه الصناعات للفترة الممتدة بين 2008 و 2010 بحوالي 55% أصلها في الغالب صناعات غذائية، حيث لا تمثل نسبة مساهمة الصناعات الالكترونية، الكهربائية والميكانيكية سوى 11% منها أما الصناعات الكيماوية فهي تمثل حوالي 6% من إجمالي الانتاج الصناعي المباع.²

¹ مخلوف بوجردة، العقار الصناعي، مرجع سابق، ص 22.

² عز الدين دعاس، آثار تطبيق نظام الإدارة البيئية من طرف المؤسسات الصناعية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010، ص 108.

يرتكز القطاع الصناعي العمومي على ثلاث فروع متمثلة في، صناعات غذائية، صناعات إلكترونية، كهربائية وميكانيكية وكيمياء البلاستيك والمطاط، تساهم هذه الفروع مجتمعة للفترة 2008-2010 بحوالي 35% من إجمالي إنتاج القطاع العمومي. في حين أن القطاع الخاص يتركز هو الآخر على فرعين من الصناعات، الصناعة الغذائية وصناعة النسيج والألبسة الجاهزة وما مثل ما مثل نسبته % 42 من إجمالي إنتاج القطاع الخاص. ويعودا تسجيل هذه النسبة إلى النص التشريعي والقانوني الموضوع في هذا الإطار وخصوصا القانون رقم 88-25 المؤرخ في 12 جويلية 1998 المتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الوطنية الخاصة بتمركز المؤسسات الصناعية على السواحل الجزائرية، حيث تنشط حوالي 786 وحدة صناعية، 21 منطقة نشاط، 13 منطقة صناعية، 14 محجرة رملية، 27 محجرة و 91 صناعة خطرة، أما حجم مساهمة هذه المؤسسات الصناعية في الناتج الداخلي الخام فهي في انخفاض مستمر حيث لا يمثل حاليا سوى 5% بالمقارنة مع 44% لقطاع المحروقات أي أقل من 1/6 مساهمة هذه الأخيرة. في حين أن مساهمة القطاع الصناعي في القيمة المضافة هي أخرى تعرف انخفاضا مستمر قدر ب 4.3% سنة 2008 بالمقارنة مع ارتفاع قدر بنسبة 2.8 بالمئة سنة 2006. يمكن القول في هذا الصدد أن الصناعة الوطنية تمتلك بنية تحتية متينة ولكن تحتاج إلى إعادة الانتشار في إطار الآفاق المستقبلية للعولمة.¹

(3) مميزات القطاع الصناعي الجزائري:

منذ السنوات الأولى لاستقلالها أعطت الجزائر الأولوية لقاعدة صناعية عمومية متنوعة، حيث كان الإنتاج موجه حصريا للسوق الداخلية بهدف تحرير الاقتصاد الوطني، هذا ما وضع المؤسسة العمومية أمام وضعيات تنافسية لم تنتهيا لها. لكن بفضل الإصلاحات الاقتصادية التي مرت بها الجزائر بداية من عقد التسعينات وضع إطار قانوني جديد أفسح المجال للقطاع الخاص للمشاركة بدوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويمكن استخلاص أهم مميزات الصناعية الجزائرية في ما يلي:

¹ الطاهر خامرة ، المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة "حالة سوناطراك " ،رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2007، ص 60.

- قدرات إنتاج هائلة غير مستغلة بشكل كلي، بسبب عوامل الإنتاج الضعيفة وعدم كفاءة ونجاعة تقنيات التسيير وإدارة الأعمال.
- مردودية منخفضة ومعدلات نمو متدنية ترتب عنها إنتاجية ضعيفة، راجعة لعدم تماشي المؤسسات الصناعية وقواعد التنافسية في السوق.
- ارتفاع تكلفة الإنتاج الصناعي بسبب الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة.
- تبعية كبيرة لقطاع المحروقات، أدت إلى نقص في تنوع الصادرات.
- ضعف استعمال التكنولوجيات المتطورة في الصناعات الحديثة، أدى إلى تراجع نوعية المنتجات الصناعية.
- ولعل أهم ما يميز القطاع الصناعي الجزائري هو اعتماده بالدرجة الأولى على الصناعات الخفيفة ليلاحظ غياب شبه تام للصناعات الثقيلة التي تعتبر أساس بناء هيكل اقتصادي قوي.

(4) أداء القطاع الصناعي في الجزائر:

في الجزائر ارتفع الانتاج الصناعي للقطاع العمومي بـ 27ر2 % سنة 2019 بالرغم من التراجع المسجل خلال الثلاثي الرابع من ذات السنة، والذي بلغ 6ر3 وعرف الانتاج الصناعي للقطاع العمومي خلال الثلاثي الأول و الثاني و الثالث للعام الماضي ارتفاعا ما عدا خلال الثلاثي الأخير حيث تراجع الانتاج بنسبة 6ر3%، حسب معطيات الديوان، و بالفعل فقد تميز الثلاثي الأول لـ 2019 بارتفاع قدره 3ر4% في الانتاج الصناعي.

و سجل الانتاج الصناعي خلال الثلاثي الثاني ارتفاعا قويا (+6 بالمائة) فيما شهد الثلاثي الثالث نفس التطور الذي سجل خلال الثلاثي الأول أي بنسبة 3ر4.4% و عرفت خمسة شعب انتاجية تابعة للقطاع الصناعي العمومي في 2019 ارتفاعا الى جانب قطاع الطاقة الذي شهد اداء حسنا بارتفاع بلغ 7ر6% في الإنتاج.

نفس المنحى التصاعدي سجل في مجال صناعات الصلب و الحديد والصناعات الميكانيكية و الكهربائية و الالكترونية (+3ر16%) و كذا الصناعات الغذائية (+9ر4%) و صناعات الجلود و الأحذية و اخيرا مختلف الصناعات (+7ر52) من جهة أخرى اشار الديوان الى ان الانتاج الصناعي لقطاعات أخرى قد

عرف تراجعاً. و بالفعل فقد سجل قطاع المحروقات انخفاضا ب 4ر0% فيما سجل قطاع المناجم و المحاجر تراجعا ب 4ر5% و المعدات البناء (-4ر11%) و الصناعات الكيماوية (-4ر4%) و النسيج (-9ر0%) و أخيرا صناعات الخشب و الفلين و الورق (-5ر14). تطور ايجابي في أربعة قطاعات صناعية في الثلاثي الرابع ب 7%. و عرفت أربعة قطاعات صناعية تطورا في الانتاج الصناعي خلال الثلاثي الأخير ل2019 و ذلك بالمقارنة مع نفس الفترة خلال السنة الماضية.

و كان الديوان الوطني للإحصائيات قد أشار إلى ان قطاع الطاقة عرف نموا بنسبة 3ر3% فيما شهد قطاع الصناعة الغذائية نموا بنسبة (+3ر11%) و قطاع الجلود و الأحذية (+7ر21%) و أخيرا قطاعات الصناعات المختلفة التي عرفت نموا قدر ب 6ر46%.

كما أشار الديوان من جهة أخرى ان انتاج بعض القطاعات عرف تدهورا خلال الثلاث أشهر الأخيرة للسنة الماضية.

و أبرز ان الانتاج الصناعي لقطاع المحروقات قد عرف انخفاضا بنسبة 5ر4% و كذا قطاع المناجم و المحاجر بنسبة -6ر15% و قطاع مواد البناء بنسبة -6ر17% و قطاع الصناعات الكيماوية -5ر18% و قطاع النسيج بنسبة -2ر7% و -1ر8% و أخيرا قطاع الخشب و الفلين و الورق بنسبة -7ر24%.

و من أجل تهمين مميزات الصناعة الوطنية، وتنويع الإنتاج المحلي وكذا مواجهة انخفاض أسعار النفط، اعتمدت الحكومة في إطار "التجديد الاقتصادي المنتظر"، سياسة اقتصادية جديدة، تركز أساسا على حوكمة اقتصادية جديدة، وإدارة حديثة للشركات الاقتصادية، و تطوير القطاعات الصناعية الواعدة، وزيادة مستويات الإنتاج وتنمية الموارد الطبيعية للبلاد.

(5) مساهمة القطاع الصناعي في الصادرات:

منحت الجزائر منذ السنوات الأولى من الاستقلال الأولوية لوضع قاعدة صناعية عمومية متنوعة، التي كان الانتاج موجهها فيها حصريا للسوق المحلية.

اشتعل الاقتصاد الوطني بعد تحريره في بداية 1990، جعل والمؤسسة العمومية تواجه مواقف تنافسية لم تكن مستعدة لها. وفي الوقت نفسه، بدأ القطاع الصناعي الخاص في النمو، وذلك بفضل وضع جهاز تشريعي وتنظيمي جديد، وهذا بالخصوص بموجب القانون رقم 88-25 في 12 تموز 1988 بشأن توجيه الاستثمارات الاقتصادية الوطنية الخاصة.

اليوم، تتمحور مساهمة القطاع الصناعي الخاص في الانتاج الاقتصادي الوطني بحوالي 35٪.

على الرغم من أنها فقدت حصة كبيرة في السوق المحلية، فالصناعة الوطنية تملك بنية تحتية متينة ولكنها تتطلب إعادة بعثها من منظور العولمة. المحاور الرئيسية لاستراتيجية صناعية جديدة في اطار بعث الاقتصاد الوطني 'يتفرع مخطط عمل وزارة الصناعة و ترقية الاستثمار الى توجيهات صادرة من الوثيقة الحاملة ل "استراتيجية و سياسات للاحياء و التطوير الصناعي.

لقد كانت هذه الوثيقة محل نقاش كبير بين مختلف الفاعلين الاقتصاديين و الاجتماعيين في الجلسات الوطنية الخاصة بالصناعة . فهو يمثل بعثا اقطاعيا لاستراتيجية نمو الاقتصاد الجزائري. شملت عملية إختيار القطاعات المراد ترقيتها عدة مراحل:

- تعريف بالفروع ذات إمكانات النمو العالية والتي يتم دعمها من قبل السوق الدولية؛
- تحليل القدرة التنافسية للفروع والتي تم تحديدها؛
- تقييم نقاط القوة والضعف في الفروع المستهدفة وكذلك التهديدات والفرص في السوق الدولية؛
- تبين الإستراتيجية الصناعية التي تم تبنيها انطلاقا من تحديد الخيارات المتعاقبة وتحديد عناصر تنفيذها.

سيتم التوزيع القطاعي للصناعة حسب خيارات الاستراتيجية الصناعية المتبعة 'التي تدعو العمل على ثلاثة خطط تكميلية : تقييم الموارد الطبيعية، تكثيف النسيج الصناعي و ترقية صناعات جديدة .

تقييم الموارد الطبيعية - فالهدف هو ترقية الصناعات التي من شأنها أن تسمح الجزائر لاستغلال مقوماتها الطبيعية والانتقال من مجرد مصدر للمنتجات الأولية الى منتج ومصدر للسلع المصنعة إلى تكنولوجيا أكثر

تطورا وقيمة مضافة عالية. الفروع التي تم تحديدها في هذا المستوى، خصوصا البتروكيمياة والألياف التركيبية والأسمدة وصناعة الحديد (الفلواز) صناعة المعادن الغير الحديدية (الألمنيوم) ومواد البناء (المالط الهيدروليكي)¹

تكثيف النسيج الصناعي - هذا يتمحور حول تشجيع الصناعات التي تساهم في إدماج النشاطات المتواجدة حاليا المراحل الأخيرة للإنتاج . الصناعات القادرة على مساندة هذا الصعود للفروع ، هي بصفة تلك المتعلقة بالتجميع والتعبئة والتغليف : الصناعات الكهربائية والإلكترونية، والصناعات الصيدلانية والبيطرية والصناعات الغذائية وصناعات سلع التجهيز.

ترقية الصناعات الجديدة - وسيولى اهتمام خاص لتعزيز الصناعات التي إما أن تكون غير موجودة(صناعات جديدة)أو التي تتخلف الجزائر فيها جهوريا. ويتعلق الامر خاصة بالصناعات المرتبطة بتكنولوجيات الاعلام و الاتصال و السيارات.

النشر المكاني للصناعة، وهو البعد الثاني للتوزيع الصناعي، لم يمكن ان يقتصر على التكوين الحالي للمناطق الصناعية ويجب ان تنتهج رؤية أكثر حداثة مفاهيم مثمرة مثل مناطق التنمية الصناعية المدمجة (ZDII،أو المناطق المتخصصة)

بعض هذه المناطق تم تحديدها، و انشاءها سيكون تدريجيا. سوف يخلق تطويرها التآزر من خلال استغلال التركيز المكاني للأنشطة الاقتصادية بواسطة الربط الشبكي للمؤسسات والهيئات العمومية بالإضافة الى هياكل البحث والتكوين و الخبرة مؤسسات العامة والهياكل التنظيمية للبحوث والتدريب والخبرة.

بفضل التآزر الذي سيتم خلقه، فسيكون لهذه الفضاءات الجديدة اثر اقامة مناخ محلي للأعمال وتعزيز الاستثمار. تغطي سياسات التنمية الصناعية أربعة مجالات رئيسية هي : تطوير الشركات، والابتكار، وتنمية

¹ زوينة ريال، المناطق الحرة و التنمية، مرجع سابق، ص 72.

الموارد البشرية وترقية الاستثمار الأجنبي المباشر: يندرج تأهيل المؤسسات تحت غطاء عصنة الشركات التي تدخل اهدافها و انماطها ضمن استراتيجية التصنيع¹.

الابتكار و خلق الأفكار هي الآن محرك التنمية. نظام ابتكار ذاتي يحمل على عاتقه تغذية النمو الصناعي الجزائري. في هذه الحالة لا يمكن لديناميكية السوق وحدها ان تضمن هذه العملية ,وهذا يتطلب تدخل الدولة. وسيتم تحضير ووضع جهاز وطني للابتكار (NIS) لدعم سياسة ترقية وتطوير التقدم التقني.

تنمية الموارد والمهارات البشرية تدخل ضمن التوجهات القوية للاستراتيجية الصناعية. هذه الاخيرة تعتبر ان الرأس المال البشري ليس فقط مجرد عامل للإنتاج، بل هو في نفس المرتبة مع رأس المال المادي ,بالإضافة الى انه عامل قوي في التشجيع على امتصاص التكنولوجيات والحدثة الصناعية.

ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) تخضع لسياسة حشد المساهمات الخارجية موجهها نحو تمويل الأنشطة ذات رأس المال الضخم ونشر التكنولوجيات الجديدة. نتيجة للادخارات الخارجية التي تولد (التكنولوجيا، والتنظيم، والممارسات الإدارية، وتوسيع المنافذ إلى الأسواق الدولية)، يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا مكملا ومدريا اتجاه الاستثمار المحلي.

¹ زوينة ريال، المناطق الحرة و التنمية، مرجع سابق، ص 78.

(6) المناطق الصناعية بالجزائر:

جدول 01: توزيع أهم المناطق الصناعية في الجزائر

الرقم	الولاية	المساحة . هكتار	الرقم	الولاية	المساحة . هكتار
1	الطارف	70	22	الشلف	110
2	قائمة	140	23	الشلف	200
3	عنابة	340	24	تيارت	327
4	قسنطينة	300	25	غليزان	350
5	سكيكدة	150	26	مستغانم	224
6	سكيكدة	80	27	معسكر	98
7	جيجل	523	28	وهران	250
8	قسنطينة	543	29	سيدي بلعباس	100
9	ميلة	247	30	سعيدة	100
10	باتنة	129	31	عين تموشنت	205
11	سطيف	700	32	سيدي بلعباس	100
12	برج بوعريريج	134	33	تلمسان	103
13	برج بوعريريج	360	34	النعامة	150
14	بجاية	206	35	تيارت	318
15	بجاية	175	36	الجلفة	400
16	تيزي وزو	372	37	المسيلة	77
17	تيزي وزو	116	38	بسكرة	200
18	بومرداس	136	39	غرداية	100
19	البويرة	193	40	ورقلة	500
20	المدية	200	41	بشار	187
21	عين الدفلى	57	42	أدرار	214

المصدر: الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري

المطلب الثاني: الصعوبات التي تعترض القطاع الصناعي في الجزائر

هناك العديد من المشاكل والعراقيل التي تواجه المناطق الصناعية في الجزائر نذكر منها:

- عدم تشجيع المستثمرين من قبل الدولة
- عدم وجود تحفيزات تليق بمستوى العامل في المناطق الصناعية وخاصة الكبرى منها و التي تتطلب درجة عالية من التعامل القريب مع الأخطار الصناعية.
- انعدام البنية التحتية للمدن ما يصعب عمل المناطق الصناعية، كشبكات الصرف الصحي و الطرقات وكذا الكهرباء التي تعتبر أهم مقومات هذه المناطق.
- توفر المساحة بشكل كبير فقط في المناطق الصحراوية، وضيق المساحة الشاغرة لبناء مناطق صناعية جديدة في الشمال الذي تم احتلاله بالبنائات السكنية في اجراء لتوفير الإسكان في الجزائر.
- من خلال ما ذكر يتحتم على الجزائر وضع استراتيجية صناعية صارمة، و هذا قصد الاستعداد لإقام منطقة التبادل الحر وكذا الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، حيث يجب أن تخضع عملية التأهيل إلى منهجية صارمة لتجنب ما تبقى من القرارات الإنتاجية الصناعية وعدم إتباع منهجية مقيمة وشاملة بتوخي الحلول الجزئية الطرفية.¹

المبحث الثالث: أثر وأهمية المناطق الصناعية وتقييمها لتحقيق التنمية الاقتصادية

للمناطق الصناعية في الجزائر دور كبير في تحقيق التنمية على المستوى المحلي بنظرة مستقبلية واسعة تحث الصناعة مركزا متميزا في إطار العمل من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية وتلعب بذلك دورا رئيسيا هاما في إطار هذه العملية، كما أن التصنيع يعد حجر الزاوية في التنمية الاقتصادية ويؤكد ذلك كاتب آخر إذ يشير إلى أن عملية التصنيع تعتبر محور عملية التنمية الاقتصادية كما تتم الإشارة كذلك إلى أن كل سياسة للنضال ضد التخلف لابد أن تشمل كجزء مهم منها سياسة للتصنيع، وحيث يظل التصنيع دائما شرطا ضروريا للتنمية الاقتصادية

¹ محمد بومخلوف، التوطين الصناعي في الفكر و الممارسة، شركة الأمة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2000، ص 120.

المطلب الأول : أهمية المناطق الصناعية في الجزائر

إن الدور الذي تحتله الصناعة في إطار عملية التنمية الاقتصادية يتأثر بما يمكن أن تؤديها لصناعة في هذه العملية من خلال ما يأتي:

- إن الصناعة تدعم الاستقلال الاقتصادي الذي أصبح ضرورة لا غنى عنها لتعزيز الاستقلال السياسي في عالم اليوم الذي تتضارب فيه المصالح، والذي توجد فيه العديد من مراكز القوى التي تحاول الضغط على هذا البلد أو ذلك، إذ أن هذه القوى يمكن أن تستغل الحاجة الاقتصادية التي تبرز لدى بعض الدول في سد احتياجاتها على الخارج، ولذلك فإن تطوير القطاع الصناعي يمكن أن يقلل من اعتماد البلد في توفير احتياجاته على الخارج، ويوفر القدرة الذاتية للاقتصاد على التطور، وتقليل ما يمكن أن يؤثر على استقلاله الاقتصادي من خلال ذلك.

- المساهمة في معالجة الاختلال في الهيكل الاقتصادي الناشئ عن اعتماد الاقتصاد النامي على أنواع محدودة من النشاطات يتضمنها قطاع أو قطاعات محدودة تساهم في تكوين الناتج القومي، وفي التشغيل وفي الصادرات كما هو الحال في ارتفاع مساهمة القطاع الزراعي أو الصناعة الاستخراجية في الكثير من البلدان النامية، إلا أن التطور الصناعي يقلل من هذا الاختلال عن طريق إضافة قطاع إنتاجي يمكن أن يسهم بشكل مهم في تكوين الناتج القومي، وفي التشغيل وفي الصادرات، خاصة وأن هذا القطاع تتسم نشاطاته بالتنوع الكبير في حالة تطوره، وما يترتب على ذلك من تنويع الهيكل الإنتاجي والصادرات وتقليل المخاطر التي يمكن أن ترافق ضعف التنوع في حالة عدم تطور القطاع الصناعي، خاصة وأن القطاعين اللذين يتم الاعتماد عليهما في الكثير من اقتصادات البلدان النامية، وهما الزراعة والصناعة الإستخراجية، يخضعان إلى عوامل تضعف قدرة البلد النامي على التحكم فيهما في حالات ليست قليلة، كما هي الحالة عندما تتغير الظروف الطبيعية بالنسبة للزراعة، أو بأحوال السوق بالنسبة للصناعة الإستخراجية وخاصة أحوال الطلب الذي يتحدد في أسواق الدول المتقدمة والتي تخضع لمؤثرات سياسية واقتصادية عديدة.

- المساهمة في التشغيل إذ أن القطاع الصناعي يعتبر من القطاعات الهامة التي يمكن أن تستوعب أعداد ليست بالقليلة من الأيدي العاملة وبالتالي فإن تطوره يعد ضروريا لامتناس البطالة الظاهرة والبطالة المقنعة، وكذلك لامتناس الأيدي العاملة التي يمكن أن تفيض في القطاع الزراعي من خلال عملية

تحديثه، عن طريق إدخال الوسائل والأساليب الإنتاجية الحديثة ضمن إطار العمل من أجل تحقيق التنمية، وبالتالي تبرز ضرورة توفير العمل المنتج لهؤلاء من خلال تطوير للقطاع الصناعي، وتقليل توجههم نحو العمل في مجالات هامشية أو خدمية بشكل قد يفيض عن الحاجة الفعلية لعملهم في هذه المجالات، كما أن تطور القطاع الصناعي وما يؤدي إليه من تطور في القطاعات الأخرى، فإنه يوسع حركة التشغيل في تلك القطاعات كذلك، الأمر الذي يساعد على امتصاص العمالة الفائضة.¹

- إن القطاع الصناعي يسهم في توفير احتياجات الأفراد والمجتمع من السلع الاستهلاكية، وبالتالي فإنه يسهم في توفير احتياجات الأفراد والمجتمع من السلع الاستهلاكية، وبالتالي فإنه يسهم من خلال ذلك في تطوير ورفع مستوى المعيشة، وهو الهدف التي تستهدف تحقيقه عملية التنمية، خاصة وأن هذا الاستهلاك يتجه نحو التزايد بفعل ارتفاع الدخل، وزيادة درجة التحضر، وزيادة السكان، وارتفاع المستويات الثقافية، وهو ما تتضمنه التنمية.

- التأثير في ميزان المدفوعات للتقليل من العجز من هذا الميزان، أو لتوفير قدر أكبر من العملات الأجنبية، تمكن البلد من زيادة قدرته على استيراد احتياجاته المختلفة، ويمكن للقطاع الصناعي أن يسهم في ذلك من خلال قيام القطاع الصناعي بإنتاج سلع صناعية تسد احتياجاته بدل من اللجوء إلى استيرادها، وبالتالي فإن توفر العملات الأجنبية، التي تتطلبها عملية الاستيراد ف حالة عدم قدرته على تصنيعها محليا، كما أن الصناعة يمكن أن توفر للبلد عملات أجنبية تساعد على استيراد مستلزمات سد حاجته في المجالات الاستثمارية والإنتاجية في حالة تطور الصناعة ولكي توفر صادرات من بعض السلع الصناعية، على أن يجري التركيز في هذا الصدد على تلك الصناعات التي تعد منتجاتها بأنها هامة، وان تزايد الطلب الدولي عليها اكبر من الإمكانيات المتاحة لزيادة العرض منها، كما هو الحال بالنسبة للمنتجات الغذائية والمنتجات النفطية التي يمكن أن تتوفر مستلزمات إنتاجها محليا.

- يسهم التصنيع في استخدام الموارد المحلية بشكل اكبر كما أن درجة الانتفاع من الموارد الاقتصادية يمكن زيادتها من خلال تطوير القطاع الصناعي، بما يتضمنه من تصنيع الخامات والمواد الأولية بدلا من

¹ محمد بومخلوف، التوطين الصناعي في الفكر و الممارسة، شركة الأمة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2000، ص 120.

تصديرها، وبالتالي الحصول على القيمة المضافة التي تولدها مرحلة التصنيع هذه بالإضافة إلى أن مثل هذا التصنيع سيحفز مجالات إنتاجية عديدة على التوسع بالشكل الذي يرفع من مساهمتها في تحقيق التنمية -إن القطاع الصناعي يعتبر من القطاعات ذات الارتباطات الأمامية والخلفية القوية بقطاعات الاقتصاد الأخرى، وبذلك فإن القطاع الصناعي من خلال توفير منتجاته كمستلزمات بعملية التوسع في القطاعات الأخرى فإنه يساعدها على إجراء هذا التوسع، كما أن القطاع الصناعي باستخدامه الكثير مما توفره له القطاعات الأخرى فإنه يحفز تلك القطاعات الأخرى على التوسع كذلك نظرا لتشكيله طلب على منتجاتها، بالشكل الذي يوسع من إنتاجها، ولذا فإن العلاقة المتبادلة القوية التي تبرز خلال عملية التنمية بين القطاع الزراعي والقطاع الصناعي، هي خير دليل على ذلك، خاصة وأنهما يشكلان القطاعين الإنتاجيين الرئيسيين في الاقتصاد.

- إن القطاع الصناعي يعتبر من أبرز القطاعات الاقتصادية ذات القدرة العالية على استخدام أحدث المنجزات العلمية والتكنولوجية والانتفاع منها، وذلك نظرا لارتباطه باستخدام رأس المال بشكل أوسع من غيره، الأمر الذي يتيح إدخال المنجزات العلمية والتكنولوجية من خلال ذلك وان هذا لا يقتصر أثره على عملية الانتفاع منها، وإنما يمكن من إحداث تكييف في المجالات التكنولوجية، وبالتالي يمكن أن يتحقق من جراء هذا الاستخدام تحقق إسهال في إحداث التطور في المجالات العلمية والتكنولوجية.¹

-إن التصنيع يسهم في تطوير قدرات ومهارات العاملين، نظرا لان التصنيع يعتمد على وسائل وطرق إنتاج حديثة تتضمن تطوير العاملين وهذا يؤدي إلى تطوير العنصر البشري في الاقتصاد، وبحيث لا يقتصر اثر هذا العنصر على القطاع الصناعي فقط، وإنما يمكن أن يسهم القطاع الصناعي من خلال ذلك في توفير

¹ زرنوح ياسمين، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر دراسة تقييمية، رسالة ماجستير منشورة، 2007، ص 76، ص 77.

القدرات والمهارات للعمل في القطاعات الاقتصادية الأخرى عن طريق انتقال بعض العاملين منه للعمل فيها، وبذلك يمكن أن يساند القطاع الصناعي عملية التطور في القطاعات الأخرى.¹

-إن التصنيع يسهم في تحقيق درجة اكبر من الاستقرار الاقتصادي نظرا لما يتيح من تنوع في الهيكل الإنتاجي، كذلك في الصادرات إضافة إلى أن القطاع الصناعي من خلال إسهامه في زيادة القدرة الذاتية للاقتصاد على توفير احتياجاته محليا، عن طريق إنتاج السلع اللازمة لسد تلك الاحتياجات.

-إن تحقيق التطور في القطاع الصناعي من خلال كل ما سبق، يسهم في نقل الاقتصاد من حالة التخلف إلى حالة التقدم، نظرا لان الدول المتقدمة يمثل فيها القطاع الصناعي أهمية كبيرة سواء من حيث إسهامه في تكوين الناتج القومي أو في التشغيل أو في الصادرات، وهذا الأمر يلاحظ حتى في الدول المتقدمة التي تعتمد في تقدمها على القطاع الزراعي بدرجة اكبر، إلا أن القطاع الصناعي فيها يحتل أهمية واضحة كذلك، باعتبار أن تقدم هذا القطاع يمثل ضرورة هامة لإحداث التطور في القطاع الزراعي ولذلك غالبا ما يستعمل التصنيع والنمو كمترادفين ولا شك أن هناك سوء استعمال لهذا الترادف إلا انه مع ذلك يتضمن قسطا وافرا من الحقيقة.

المطلب الثاني: أثر المناطق الصناعية على التنمية المستدامة في الجزائر:

بادرت وزارة المالية في إطار البرنامج الموجه لدعم النمو و تهيئة الإقليم بتخصيص 54.2 مليار دينار كغلاف مالي

للدعم التنمية المستدامة من خلال إنجاز المشاريع التالية:

1. مشروع حماية الساحل .

2. مشروع حماية التنوع البيولوجي .

¹حرفوش سهام، صحراوي إيمان، بوباية ذهبية، الإطار النظري للتنمية الشاملة المستدامة، الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة 08/07 أبريل 2008.

3. إنجاز مشروع خاص بالبيئة
 4. وضع دراسة خاصة بالبيئة وتهيئة الإقليم.
 5. مشاريع خاصة بتوفير الماء الشروب .
 6. عمليات تحسين المحيط الحضري .
 7. مشروع لإعادة تصريف الفضلات المنزلية
- في إطار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قررت الوزارة إنشاء 411 ألف مؤسسة على آفاق سنة 2020 بإمكانها إستقطاب ما لا يقل عن 4 ملايين منصب شغل مع الأخذ بعين الإعتبار عامل النوعية و الإنتاجية، وتحديد بعض الفروع الإنتاجية ذات الميزة النسبية بغرض إعدادها لدخول الأسواق العالمية
- في إطار برنامج الإنعاش الإقتصادي، تم إنجاز عمليات تخص إنهاء أشغال أكثر من 11 مركز لدفن النفايات 'CET' في أهم المراكز الحضرية للبلاد.
- إضافة إلى هذا هناك أعمال هي قيد الإنجاز نذكر منها:
- تشخيص الوحدات الملوثة قصد تحويلها من أماكنها
 - وضع جهاز مراقبة للهواء
 - مشروع إنجاز الحظيرة الطبيعية " دنيا " والتي تمتد على مساحة تفوق 2000 هكتار بين الجزائر العاصمة و المدينة الجديدة سيدي عبد الله.
 - إعداد مخطط تهيئة الشاطئ في إطار مخطط عمل تهيئة البحر الأبيض المتوسط " PAM " و الذي يهدف إلى
 - الحماية والإستعمال العقلاني و الدائم لموارد الشواطئ في منطقة الجزائر العاصمة.
 - تسجيل 26 موقع للمناطق الرطبة ذات أهمية دولية بعنوان إتفاقية رام سار RAMSAR في أحواض أبييرة العصافير ملاح، و طونقا بولاية الطارف كما تم الشروع في مشاريع التنمية المستدامة على مستوى 7 مناطق نذكر منها:
 - غابات الأرز بخنشلة.

- غابات السنبل بالجلفة.
- منطقة واد الطويل بتيارت.
- منطقة تين هنان بتمنراست.

المطلب الثالث: تقييم الاستراتيجية الجزائرية في مجال المناطق الصناعية

1- المحور الإقتصادي:

اسند تسيير المناطق الصناعية إلى مؤسسات اقتصادية عمومية، تنشأ وفق كفاءات محددة بمرسوم، وفي هذا الإطار ظهرت مؤسسات التسيير بصفة مؤقتة إلى حين تحديد المعيار القانوني المطبق لتحديد هذه المؤسسات، وقد عهدت مهمة تسييرها إلى العديد من الأجهزة المتخصصة نذكر منها:

- المركز الوطني للدراسات والأبحاث العمرانية CNERU
- مؤسسة تسيير المناطق الصناعية EGZI
- مؤسسة التسيير العقاري SGI

وتتمثل المهمة الأساسية لهذه الأجهزة والمؤسسات في تلقي العقارات واكتساب الملكية بصفة قانونية للأراضي المكونة للمناطق الصناعية، والتي قد تكون ضمن أملاك الدولة أو تابعة للخواص، حيث تقوم هذه الأجهزة بإعادة التنازل على هذه الأراضي بواسطة عقود توثيقية ومشهرة لصالح المستثمرين في إطار المعاملات التجارية المحضة،

أو في إطار التجهيزات الاستثمارية بعد أن تقوم الأجهزة المهيئة بأعمال التجزئة للعقارات والتهيئات. كما تقوم المؤسسات المسيرة بأعمال الترميم للهياكل الخارجية وشبكات الربط للمنشآت الملحقة بها عندما تكون المنطقة بحاجة إلى ذلك. أما الأعمال التي تجعل المنطقة الصناعية كعقار مخدوم كالارتفاقات الإدارية (كتمرير السكك الحديدية) فيقع على عاتق المؤسسة المرتفعة للقيام بهذه الأشغال، وبالنسبة لأشغال التموين والكهرباء والغاز فإنه يقع على عاتق المؤسسة المتخصصة والمعنية بالتنسيق مع المؤسسة المسيرة للمنطقة الصناعية.

تغير الاتجاهات الاقتصادية الكبرى للدولة أثر سلبا على الدور الاقتصادي للمناطق الصناعية، ففي ظل النظام الاشتراكي كل المؤسسات المتواجدة عمومية وتعمل وفق التخطيط الاقتصادي المركزي، وبعد التحول إلى الاقتصاد الرأسمالي شهدت ركودا كبيرا، مما دفع بالسلطات إلى إعادة بعث نشاطاتها من جديد من خلال برامج بمسميات مختلفة (تاهيل المناطق مناطق مدمجة... إلخ) .
- مهام المؤسسة المسيرة للمنطقة الصناعية توفير الأمن وأعمال الصيانة اللازمة للمنطقة الصناعية فقط.

2- المحور البيئي:

تحتل البيئة الطبيعية مكانة أساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتختلف على مستوى المناطق الصناعية تشكل السياسية أداة رئيسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الإستراتيجية بمعزل عن المناطق الصناعية لم يؤخذ بعين الاعتبار الجانب البيئي عن توطين المناطق الصناعية مما نتج الكثير من الإفرازات السامة. تعدد المراسيم والقوانين والمؤسسات الخاصة بالسياسة البيئية على المستوى الكلي وعدم التنسيق مع المناطق الصناعية، وتنفيذها محدودا على أرض الواقع.

- السياسة البيئية على مستوى المؤسسات الصناعية معزولة عن بعضها البعض ولا يوجد تنسيق بينها
- غياب كلي للإدارة البيئية على مستوى المؤسسات و المناطق الصناعية
- عدم وجود استراتيجية بيئية على مستوى المناطق الصناعية.
- غياب كلي للإدارة البيئية على مستوى المنطقة الصناعية في الجزائر.
- لم تراعى عند توطين المناطق الصناعية الشروط البيئية إلا في إطار البرنامج الجديد 2011-2017
- تركز في الجزائر على الشريط الداخلي والساحلي وعلى المناطق الزراعية مما أثر سلبا على التوزيع الجغرافي للسكان والانتاج الزراعي.
- تعدد القوانين والهياكل وعدم تكاملها وانسجامها
- في الجزائر نادرا ما تنظم الأيام التحسيسية إلا في مناسبات محدودة سنويا كاليوم العالمي للبيئة فقط¹.

3- المحور الإجتماعي:

¹حرفوش سهام، وآخرون، مرجع سابق

يحتل الجانب الاجتماعي محورا أساسيا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ويختلف على مستوى المناطق الصناعية في الجزائر. إن المناطق الصناعية في الجزائر لا تراعي الجانب الاجتماعي ولا تتسق مع المؤسسات المتواجدة داخلها بل أن وظيفتها محدودة كما بينا سابقا. في حين أن الجانب الاجتماعي للمؤسسات الاقتصادية يساير الخطة الاستراتيجية للدولة مركزيا ومنه انعدام المرافق الضرورية الاجتماعية داخل هذه المناطق إضافة إلى انعدام التنسيق بين الهيئات التكوينية والمؤسسات مما أدى ارتفاع نسبة البطالة بين خريجي معاهد التكوين والجامعات و انعدام كلي للخدمات الاجتماعية على مستوى المناطق الصناعية المرافقة للمؤسسات الاقتصادية.¹

¹ السبتي وسيلة ، تمويل التنمية المحلية في إطار صندوق الجنوب دراسة واقع المشاريع التنموية في ولاية بسكرة ، مذكرة ماجستير في الاقتصاد تخصص نقود . وتمويل ، غير منشورة ، جامعة بسكرة، 2005، ص 52.

خلاصة الفصل:

بعد تعرضنا لهذا الفصل تبين لنا أن المناطق الصناعية تلعب دورا مهما في الجزائر حيث تساهم بشكل كبير وفعال في تطوير الصناعة المحلية وتوسيعها بمختلف أنواعها ومجالاتها والنهوض بها مستقبلا كما انها أيضا تساهم بتقليل البطالة والتقليل من الواردات ورفع الصادرات فضلا عن تحصيل موارد مالية كبيرة، فالجزائر تمتلك مؤهلات ودوافع إنشاء المناطق الصناعية سواء من حيث الموارد الطبيعية أو البشرية الأمر الذي يجعلها إقامة إستراتيجية صناعية وتحقيق تنمية إقتصادية فعالة وتكوين بنية تحتية حسنة لهذه المناطق رغم الصعوبات التي تعترض القطاع الصناعي وذلك من أجل تدعيم الإستقلال الإقتصادي ومعالجة الإختلال الهيكلي الإقتصادي وتوفير حاجيات الأفراد والمجتمع من السلع والتوفيق بين جميع المتطلبات الإقتصادية و الإجتماعية.

الخاتمة

خاتمة عامة:

المناطق الصناعية في تمتلك العديد من المؤهلات التي تسمح بإقامتها واختيار موقعها حيث نرى أن الجزائر تزخر بمساحات جغرافية واسعة تتوافق مع شروط إقامة المناطق الصناعية كما أنها تمتلك أيادي عاملة كثيرة سواء من حيث العدد أو الكفاءة ناهيك عن ما تمتلكه من مواد أولية و طاقة توفرها على رأس المال الأمر الذي يؤدي الى تطوير هذه المناطق والنهوض بالإقتصاد الوطني وكذلك تحقيق التكافؤ الوظيفي بين الصناعات من أجل مواكبة التطورات الحاصلة في هذا المجال، كما يتوجب على المناطق الصناعية.

الإستغلال العقلاني للموارد والتسيير الصحيح لها مع متطلبات الإقتصاد حيث تشكل الصناعة الركيزة الأساسية للإقتصاد الوطني باعتباره المحرك الرئيسي لباقي القطاعات الإقتصادية، نظرا لما تلعبه في تطور كبير في التنمية وتنشيط سوق العمل والمساهمة في تلبية حاجيات الأفراد سواء من خلال توفير فرص التشغيل والسلع الاستهلاكية وكذلك تكوينهم وتأهيلهم وتطور قدراتهم المهنية اما على المجال الاقتصادي والمناطق الصناعية مصدر من مصادر الثروة وتحقيق استقرار اقتصادي والتنوع في هيكله رغم الصعوبات التي تعترض هذا القطاع في الجزائر والمتمثلة أساسا في ضعف البنية التحتية للمناطق الصناعية كما أن هذه المناطق لا تتلقى تحفيزات كثيرة من قبل الدولة، رغم كل هذا تسعى المناطق الصناعية بتطوير الإقتصاد ونقله من حالة الضعف الى حالة التقدم.

النتائج:

- عند انشاء منطقة صناعية يتوجب الأخذ بعين الاعتبار العوامل الأساسية لتكون فعالة لتحقيق تنمية اقتصادية.
- تؤدي المناطق الصناعية للإستغلال العقلاني للموارد والتسيير الصحيح للإمكانيات المتاحة
- تساهم المناطق الصناعية في تغطية احتياجات السوق المحلية
- تلعب المناطق الصناعية دور كبير في تنمية المشاريع الصناعية
- تعتبر المناطق الصناعية أحد الموارد التي إن احسن استغلاله سوف تساهم في تنمية الإقتصاد الجزائري

الخاتمة

- تعتبر المناطق الصناعية أداة للقضاء على التخلف الاقتصادي وتحقيق الرفاهية
- ارتفاع الإنتاج الصناعي للقطاع العمومي 2.7% سنة 2019، في الثلاث ثلاثيات الاولى وتراجع قدره 3.6% في الثلاثي الرابع
- انخفاض في قطاع المحروقات بنسبة 4.5% في سنة 2019 وقطاع المناجم والمحاجر 15.6%
- انخفاض قطاع مواد البناء بنسبة 17.6% وقطاع الصناعات الكيماوية 18.5%
- ارتفاع في قطاع الصناعة الغذائية بـ 11.3% وقطاع الجلود والأحذية بنسبة 21.7% سنة 2019.

التوصيات:

- العمل على تطوير المناطق الصناعية وجعلها منطقة تقنية
- تخصيص الموارد المالية الكافية لإدارة المناطق الصناعية
- عند اختيار موقع المناطق الصناعية لا يجب الإعتماد على الجانب الإقتصادي فقط
- تشجيع وتدعيم الدولة للمناطق الصناعية
- توفير الشبكات ضرورية للمناطق الصناعية وتطوير البيئة التحتية
- اختيار الموقع والابتعاد عن التجمعات السكنية
- وضع قوانين تحمي وتسير المناطق الصناعية
- تهيئة المناطق الصناعية في الجزائر وتفعيلها
- توفير المعلومات التي تحتاجها المناطق الصناعية

آفاق البحث:

لقد اتضح لنا من خلال البحث حول المناطق الصناعية العديد من الجوانب المهمة ذات صلة بها و الجديدة بمواصلة البحث و أن هذا المجال مازال خصبا للبحث واهتمام الدراسات حوله ونذكر على سبيل المثال:

- تأثير المناطق الصناعية على التنمية المستدامة.
- آفاق المناطق الصناعية في الجزائر.

قائمة المراجع

أولاً: الكتب

1. صالح حسن، مدخل إلى جغرافية الصناعة، الطبعة الأولى، عمان، دار الشروق للنشر و التوزيع، 1985.
2. صبحي فارس الهيتي، التخطيط الحضري، عمان، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، الأردن، 2008.
3. فيليب جيجو، وآخرون، الدليل الإرشادي لإدارة البيئة للمناطق الصناعية، برنامج سيم وإدارة التنمية الدولية البريطانية، 2005.
4. محمد أزهر سعيد السماك، اقتصاديات المواقع الصناعية و تقييم المشروعات ودراسة الجدوى، عمان، دار زهران، 1998.
5. محمد أزهر سعيد السماك، اقتصاديات المواقع الصناعية و تقييم المشروعات ودراسة الجدوى، عمان، دار زهران، 1998.
6. محمد بومخلف، التوطين الصناعي في الفكر و الممارسة، شركة الأمة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2000.
7. مخلوف بوجردة، العقار الصناعي، دار هومة، ط2، الجزائر، 2006.
8. هوبشار معروف، تحليل الإقتصاد الإقليمي و الحضري، الطبعة الأولى، عمان، دار صفاء للنشر و التوزيع.

ثانياً: الرسائل الجامعية

9. زرنوح ياسمين، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر دراسة تقييمية، رسالة ماجستير منشورة، 2007.
10. زوينة رايل، المناطق الحرة و التنمية حالة المناطق الحرة الصناعية للتصدير مع دراسة تجرّبي تونس وجزر موريس وأفاق إنشائها في- الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 1997.

قائمة المراجع

11. السبتي وسيلة ، تمويل التنمية المحلية في إطار صندوق الجنوب (دراسة واقع المشاريع التنموية في ولاية بسكرة)، مذكرة ماجستير في الاقتصاد تخصص نقود وتمويل ، غير منشورة ، جامعة بسكرة ، 2002.
12. السبتي وسيلة ، تمويل التنمية المحلية في إطار صندوق الجنوب دراسة واقع المشاريع التنموية في ولاية بسكرة ، مذكرة ماجستير في الاقتصاد تخصص نقود . وتمويل ، غير منشورة ، جامعة بسكرة، 2005.
13. سميرة كاظم، الشماع، تحليلات الموقع الصناعي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، العراق، 2002.
14. الطاهر خامرة ، المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة "حالة سوناطراك " ،رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة قاصدي مباح ورقلة، 2007.
15. عز الدين دعاس ، آثار تطبيق نظام الادارة البيئية من طرف المؤسسات الصناعية ،رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010.
16. موازي بلال ، الاستثمار والتنمية الاقتصادية - تجربة الجزائر - مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر، 2000.
17. وائل - وجيه رضا البيظ، محددات إنشاء المدن والمناطق الصناعية في محافظة نابلس وانعكاساتها على البيئة والمجتمع والتعليم الصناعي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2004.

ثالثا: الملتقيات

18. الأمم المتحدة، دليل تأسيس المناطق الصناعية في الدول النامية، نيويورك، 1997.
19. بوزيان راضية، دور المناطق الصناعية التقنية في التنمية الاقتصادية المستدامة مقارنة سوسيو اقتصادية على ضوء التجارب العالمية، اليوم الدراسي حول : التحليل الموقعي للمناطق الصناعية بالجزائر دراسة حالة المناطق الصناعية لولاية برج بوعريريج 12 افريل 2010 ، معهد العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير المركز الجامعي برج بوعريريج.

قائمة المراجع

20. حرفوش سهام ،صحراوي إيمان،بوباية ذهبية، الإطار النظري للتنمية الشاملة المستدامة، الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة 08/07 أفريل 2008.

رابعاً المراجع الأجنبية:

21. J.R.Bale, " Toward a definition of Industries in India – Policies program and rogress", u.k 1989.
22. UNIDO, Industrial Estates Principles and practices.Vienna.1997.